التقويم الدستوري

المملكة الأردنية الهاشمية

ديوان الرأي والتشريع

المجلة الدستورية للرقابة على دستورية القوانين

تشرين أول **1024**

نفذت الترجمة إلى اللغة الإنجليزية من قبل
ديوان الرأي والتشريع في المملكة الأردنية الهاشمية

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

(تشرين أول) 1024 المجلد (42) العدد الرابع

حقوق الطبع :- 1024، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي:- يناير (كانون الثاني)، أبريل (نيسان)، يوليو(تموز)،أكتوبر(تشرين الأول)،في طبعات باللغات العربية، والإنكليزية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي). وقد كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي، لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة المالية الحكومية. وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها. ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي على العنوان التالي:

US Government Accountability Office, Room 7814,441G Street , NW, Washington , D.C, 20548, USA (Phone :202-512-4707. Facsimile: 202-512-4021, Email : intosaijournal@gao.gov).

ونظرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام ، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية، هذا، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة.

وتوزع المجلة على جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم ، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانتوساي، دون أية تكاليف.

وتتوفر أيضا على الموقع الإلكتروني www.intosai.org أو موقع المجلة spel@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العامين القانونيين، كما تدرج في محتويات الإدارة .

وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية:

Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor, Michigan, USA.

لمحتوى
فلتتاحية لمجلة 2
لبناء موجزة 5
ما هي الأدلة اللازمة 21
تحقيق لبيانات لمالية لمعدة على الأساس لنقدي
باستخدام معايير لتحقيق لدولية لقطاع لعام 21
دمج خريجي لكليات ولجامعات لعام في سوق لعمل: عمل: كلية من منظور: لجاذبية لأكاديمية لمساءلة 12
آخر الأنباء حول تعاون الانتوساي مع لجهات لمانحة 11
لبناء الانتوساي 12
لبناء بما داقتنوعية الانتوساي IDI 44

رؤساء التحرير
جوزيف موسر، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا
مايكل فرغستون، المراقب العام ، كندا
عبد القادر الزقلي، الرئيس الأول لمحكمة الحسابات ، تونس
جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة
أديلينا كونزاليس، المراقب العام ، فنزويلا
رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
مارك غافيكان
رئيس التحرير
موريل فوستر (الولايات المتحدة الأمريكية)
مساعد رئيس التحرير
آمي كوندرا (الولايات المتحدة الأمريكية)
المحررون المساعدون
مكتب المراقب العام (كندا)
جابانز سن (الاسوساي- الهند)
باتريك زاكشيني (الباساي – ميكرونوزيا)
(سكرتارية الكاروساي- س ت لوسيا)
السكرتير العام لليوروساي (اسبانيا)
خميس حسني (تونس)
باسيليو جورجيو (فنزويلا)
السكرتارية العامة للانتوساي (النمسا)
مكتب المساءلة الحكومية (الولايات المتحدة الأمريكية)
الانتاج / الادارة
سوبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)
بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)
أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي
– ليو جياي، المراقب العام لمكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين الشعبية
– د. حرب سعيد الأميمي، الإمارات العربية المتحدة، نائب رئيس أول
– اسامة جعفر الفقيه ، وزير أول ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية ، نائب رئيس ثاني
– جوزيف موسير ، رئيس محكمة الرقابة لجمهورية النمسا ، أمين عام الأعضاء
– تيرانس باستين، المراقب العام للباهماس
– كارلوس رامون فاجيوني المراقب العام للأكوادور
– هشام جنينة، مصر
–غلبيرت ناكولاغيا، الغابون
– تيروهيكو كواتو، اليابان
– جوان مانويل بورتال مارتينيز، المراقب العام ،المكسيك، الرئيس
– لين بروفوست، المراقب العام، مكتب المراقب العام لنيوزيلندا
– جورجين كوزمو، مراقب عام ، النرويج
– رانا محمد اختار بولاند، المراقب العام للباكستان
– تاتيانا أ، غوليكوفا، رئيس مجلس المحاسبات، الاتحاد الروسي
– كيمي ماكويتو، جنوب أفريقيا
– جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية

افتتاحية العدد

بقلم ساسكيا ج . ستوفلنج، رئيس محكمة الرقابة الهولندية، رئيس المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (اليوروساي)

في حزيران 4112، عقد المؤتمر التاسع لليوروساي في هيغ، هولندا. وخلال المؤتمر تسلمت محكمة الرقابة الهولندية رئاسة اليوروساي من محكمة الرقابة البرتغالية.

وقد اختير"التجديد" كموضوع للمؤتمر: والسبب وراء هذا الاختيار هو أننا كأجهزة عليا للرقابة نحتاج الى البقاء على تواصل مع التغير المستمر الذي يحدث في العالم الذي نعمل ضمنه. لأنه ان لم نتغيرفسوف يطالنا التقادم بالتأكيد.

وفي أحدث استطلاع دولي لمبادرة الانتوساي للتنمية لعام 4112، أشارنحو 21% من الأجهزة العليا للرقابة الى وجود حالات تدخل في من قبل السلطة التنفيذية في إجراءات إعداد الموازنة، الأمر الذي أثر على استقلالهم المالي. و هنالك حقيقة أخرى هي بنفس الأهمية وهي أن 11% من الأجهزة العليا للرقابة لاتقوم في الوقت الحالي بنشر تقاريرها بشكل علني إلى المواطنين. الأمر الذي يدعونا إلى بحث هذا الموضوع بشكل متعمق مع عملائنا. ولكنه في الوقت ذاته، يتعين علينا ان نفكر ملياً بموقفنا ودورنا في المجتمع. والأجهزة العليا للرقابة لاتسعى الى التجديد من أجل التجديد بحد ذاته، بل على اعتبار أنه جزء لا يتجزء من الحفاظ على القيمة المضافة الطويلة الأمد. ومن خلال هذا الجهد فنحن نبني على قيم اليوروساي، وبالتأكيد الانتوساي لتعزيز الحاكمية الرشيدة للهيئات الخاضعة للرقابة والمؤسسات التابعة لها.

وبحث موضوع التجديد من قبل مؤتمر اليوروساي هذا العام، لم يتم بالاسلوب المعتاد فقد تمت مناقشة الأمثلة وأفضل الممارسات المتعلقة بالتجديد من خلال جلسات إدارية مكتملة، وورش عمل لندوات، وسوق تكنولوجيا المعلومات، وكذلك من خلال جلسات عامة مفتوحة. وقد قام أكثرمن نصف الأجهزة العليا للرقابة المشاركة

واحدة أو أكثر من ورش العمل. وقد أدى التنوع الكبير ضمن اليوروساي الى تنوع غني في العروض والمناقشات، من خلال اجتماعات رسمية وغير رسمية، مما جعل المؤتمر يتصف بانه ملتقى تبادل معلومات بحق وأنه على الرغم من أنه مستضاف من قبل هولندا الا أنه مشكل من قبل أعضاء اليوروساي أنفسهم. وقد نتج عن الدور الحيوي جداً للأجهزة العليا للرقابة أفكار ومقترحات هامة ولتي جمعت معاً في خريطة العقل الإلكتروني. ويمكن الدخول الى خريطة العقل الإلكتروني هذه إلى جانب نتائج وتوصيات المؤتمر عن طريق الموقع الالكتروني http://www.eurosai2014.nl .

مؤتمر شباب اليوروساي

بدأنا بالإعداد لهذا المؤتمر منذ أكثر من ثلاث سنوات تحت هذا العنوان " الحملة" لأننا مقتنعون بأننا عند هذه المرحلة من الزمن لا أحد يستطيع أن يتنبأ ما هي الاتجاهات التطويرية التي سنحتاج الى مواكبتها، ويجب علينا أن ننتهج أفكاراً تطويرية، وأن نساعد بعضنا البعض على اكتشاف وتتبع نواحٍ غير معروفة. تبادلنا للافكار والاستماع إلى بعضنا البعض هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وقد رغبت محكمة الرقابة الهولندية بأن تسمع أصوات النقد والتجديد لجيل الشباب خلال مؤتمر اليوروساي، ولهذا السبب قمنا بتنظيم مؤتمر شباب اليوروساي الأول والذي كان حول موضوع التجديد أيضاً والذي عقدناه في روتردام في شهر تشرين ثاني عام 4112. وقد اتيحت الفرصة أمام أكثر من مئة مدقق شاب لبناء شبكة اتصال دولية، وتبادل الأفكار، والمشاركة في ورش العمل لمناقشة أفضل الممارسات المتعلقة بالتجديد مع نظرائهم. وفوق هذا كله، فقد اتيحت الفرصة أمامهم لتعريف المسؤولين في أجهزتهم بأفكارهم ووجهات نظرهم.

هل يوجد لدى الشباب رسالة يرغبون بتوجيهها الينا؟ بالطبع يوجد لديهم مثل تلك الرسالة. لقد حدد المدققون الشباب عدد من التحديات التي ستواجه أجهزتهم العليا للرقابة والتي تراوحت بين الاتصال الفعال، تبادل المعارف، والاستقلالية اللازمة لتحقيق تأثير حقيقي على أعمالنا، وتطور بياناتنا. وهذه التحديات هي بالطبع متداخلة. وبناء على طلب المؤتمر فإن مبادرة شباب اليروساي يجب أن تطبّق خلال السنوات القادمة. ويمكن الحصول على تقرير شباب اليوروساي من خلال الموقع الإلكتروني:http://www.urosai2014.nl

نتائج وتوصيات مؤتمر اليوروساي التاسع

بدى واضحاً خلال المؤتمر، بأن جميع الأجهزة العليا للرقابة تتشارك في نفس المسعى المتواصل نحو تحسين أعمالها وإيجاد طرق العمل والأساليب الرقابية الأكثر فعالية. وتتطلع الأجهزة العليا للرقابة أيضاً الى تبادل خبراتها ووجهات نظرها. وسوف نسعى جاهدين في المستقبل إلى الحفاظ على عقلية تشارك الأفكار والبحث عن الفرص من أجل تحسين العمل وخدمة مصالح الناس. وتهدف نتائج وتوصيات مؤتمر اليوروساي التاسع الى الحفاظ على هذه الروح، والبناء على مدخلات كافة الأجهزة العليا للرقابة التي تشارك وتساهم في المؤتمر.

الثقافة والقيادة

توصل المؤتمر إلى أن الأجهزة العليا للرقابة يتعين عليها أن تسعى جاهدة الى بلوغ ثقافة التجديد والتعلم والتحسين، الشيء الذي يوفر فرصاً للتجريب. ويجب أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة أيضاً إلى ضمان الابقاء على

فعاليتها خلال القيام بمهام مختلفة، واستخدام اساليب مختلفة، ومعالجة موضوعات جديدة. ويجب أن تتبادل الأجهزة العليا للرقابة خبراتها والتحديات التي تواجهها ضمن اليوروساي، وعلى مستوى مجتمع الأجهزة العليا للرقابة بشكل عام، وتتحمل اليوروساي والأجهزة العليا للرقابة أيضاً مسؤولية القيادة والعمل كقدوة يحتذى بها.

وأوصى المؤتمر تبعاً لذلك بأن تتفحص اليوروساي أعمالها وتعمل على تحفيز التجديد، والكلفة المخفضة، والاستدامة، واستخدام الأساليب المستندة إلى الشبكة الإلكترونية بهدف تبادل وجهات النظر، والوثائق، والخبرات. وهنالك مشروع تجريبي بشأن تبادل المعلومات من خلال المواقع الإلكترونية يجري العمل به حالياً، ولكنه يحتاج إلى المزيد من التطوير. وخلال السنوات القادمة، سوف تسعى اليوروساي إلى تقييم مستقل لحوكمتها وأساليب عملها. ومع ذلك فإن الطريقة المثلى للتجديد وإجراء المزيد من التحسينات تتمثل بالقيام بذلك فقط. وعليه، فقد أوصى المؤتمر بأن تقوم اليوروساي بتشجيع الرقابة التعاونية بشأن موضوعات ذات علاقة ذات تشجيع تجربة منهجيات رقابية جديدة.

نشر الرسالة

تعتمد القيمة المضافة التي يوفرها عمل الجهاز الأعلى للرقابة إلى حد كبير، ولكن ليس بشكل حصري، على الكيفية التي يتم من خلالها تلقي الرسالة وفهمها والتعامل معها من قبل البرلمان والحكومة والموظفين والمواطنين. ومن الممكن أن تتخذ الرسالة أشكالاً مختلفة، ومن الممكن أن يتم إيصالها بطرق مختلفة وفي أوقات مختلفة. وتعمل الأجهزة العليا للرقابة على استخدام طرق مختلفة في التعامل مع عملائهم سواء المواطنين أو الحكومات. ويزداد استخدام التقنيات المرئية. وكان هنالك أيضاً نمو متزايد في استخدام وسائل الإعلام الإجتماعية والرقمية. ويجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تتكيف مع تلك البيئة الرقمية الجديدة ومع الجمهور. وتبعاً لذلك، سوف تتابع اليوروساي عملها خلال السنوات القادمة، من خلال مشروع مشترك يمكن أن يساعد الأجهزة العليا للرقابة في نشر رسائلهم بطرق متجددة وفعالة.

البيانات المفتوحة

هنالك نمو متزايد في انتاج بيانات القطاع العام، وأصبحت هذه البيانات متاحة بأسلوب أكثر يسراً أمام المواطنين، وفي كافة المواقع. وقد أصبحت هذه البيانات تشكل فرصاً لعامة الشعب، والأطراف الأخرى لكي يصبحوا مدققين غيرعاملين، يشكلون بدورهم أداة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة لتقييم الأداء الحكومي وتعزيز شفافية ومساءلة القطاع العام. وتوفر المعلومات الحكومية بشكل مفتوح، سوف يضمن عدم وجود أي احتكار للمعلومات، الأمر الذي يتطلب من الأجهزة العليا للرقابة أعادة التفكير في موقفها الخاص، وأدوارها التقليدية، وفرصها، واحتياجاتها. وقد أوصى المؤتمر بأن تقوم اليوروساي بتسهيل عملية المناقشات بشأن الفرص والتداعيات أمام الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالبيانات المفتوحة، على سبيل المثال بشأن مدى جودة مثل تلك البيانات.

تبادل وجهات النظر

يجري حالياً العمل على إعداد المبادرات بشأن مسائل الثقافة والقيادة، ونشر الرسالة، والبيانات المفتوحة. وأود أن أدعوكم لتبادل وجهات النظر معنا بشأن تلك المسائل سواء كنتم أو لم تكونوا أعضاء في اليوروساي.

التحديات

لقد ذكرت التحديات التي تواجه حملتنا التي يقودها الشباب اليوروساي. وقد طلبنا منهم الآن التوصل إلى حلول ممكنه لتلك التحديات. وحيث أن التحديات كانت متنوعة الى حد كبير، فإن الحلول الممكنة ستغطي مجالات واسعة. ولكن كان من بين أبرزالحلول المطروحة هو أننا كمدققين يجب علينا التخلي عن ثقافة"الخطأ بنسبة الصفر". ويجب علينا أن نجرب، وسوف نحتاج إلى البقاء على اتصال مع عامة الشعب ومع عملائنا الكلاسيكيين. ونحتاج الى توفير الدعم لمبادرات جديدة من قبل الادارة العليا للجهاز الأعلى للرقابة، وكأجهزة عليا للرقابة لايزال لدينا دور هامة نلعبه، ولكن يجب علينا إعادة تشكيله بالشكل الذي يلبي متطلبات القرن الحادي والعشرين. ويمكننا هنا أن نستشهد بمقولة الفنان الأمريكي الهولندي وليام دي كونينغ "علينا أن نتغيّر لكي نبقى على ما نحن عليه".

أنباء موجزة

تشيلي

منتدى حول مكافحة الفساد

خلال الفترة 11-11 حزيران 4112، حضر المراقب العام للتشيلي يرافقه عدد من موظفي الجهاز الأعلى للرقابة لدولة تشيلي منتدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لشبكة النزاهة في القطاع العام في باريس، فرنسا.

وكان الهدف من عقد هذا المنتدى النصف سنوي هو مناقشة التطورات والتعديلات على نظم النزاهة ونظم مكافحة الفساد في الدول الأعضاء.

ومن أهم الموضوعات التي تمت مناقشتها خلال المنتدى هي طرق الحفاظ على ثقة الشعب بالحكومة، ودور النزاهة في تطوير السياسات العامة، والدروس المستفادة بشأن أساليب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إطار عملها التحليلي بعنوان " شركاء من أجل الحاكمية الرشيدة : رسم خريطة دور الأجهزة العليا للرقابة". ويعتبر إطار العمل هذا جزء من دراسات استمرت نحو ثلاث سنوات والتي نفذت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمشاركة 12 جهازاً أعلى للرقابة من خمسة قارات.

وقد حدد الجهاز الأعلى للرقابة للبرزيل الطرق التي تستطيع الأجهزة العليا للرقابة من خلالها أن تتطور كأجهزة أكثر فعالية، وأن تعمل على تعزيز التنسيق والتعاون في عملية صياغة السياسات. وقد أكد الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل أيضاً على أهمية مؤشرات الأداء في تعزيز الرقابة الداخلية وادارة المخاطر الفعالة في تعزيز المنهج الحكومي بشكل عام، والمتضمن سياسات الحاكمية المرنة والإجراءات من الأجهزة العليا للرقابة هو ليس القيام بالمزيد من الأعمال وبنفس النهج بل المقصود هو تنفيذ أعمال مختلفة بهدف إضافة قيمة. وخلال المنتدى أيضاً جرى حوار بين الأجهزة العليا للرقابة للبرازيل، وتشيلي، وكوريا، وفرنسا، وبولندا، وجنوب أفريقيا، ومحكمة المدققين الأوروبيين، لمناقشة الخطوات القادمة في بحث دور الأجهزة العليا للرقابة في الحاكمية العامة الرشيدة. وقد عكس الحوار النقاط الرئيسة التي تمت خلال إجتماع الاتصال، والتي هدفت الى مؤائمة رؤية واتجاهات الدراسة، مع التحديات الحالية التي تواجه النزاهة ومكافحة الفساد.

ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بمكتب المراقب العام لتشيلي على العنوان التالي:

E-mail:

مكافحة الفساد، وطرق استخدام تلك الأساليب في تحديث مبادىء الإدارة الأخلاقية في القطاع العام، ومراجعة للنظم التأديبية للمسؤولين العامين، ودور البيانات والمؤشرات في قياس مدى تأثير السياسات على مكافحة الفساد. وخلال انعقاد المنتدى، قدمت

السريعة في توفير خدمات مرضية.

وقد تحدث الجهاز الأعلى للرقابة للتشيلي بعد ذلك حول المراجعة الأخيرة التي أجراها للحاكمية العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصرح بأن المطلوب

relacionesinternacionales@contraloria.cl
Webite:http://www.contraloria.cl.

المانيا

رئيس جديد للجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية ألمانيا

السيد كاي شيلر هو الرئيس الجديد للجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا. في ايار- حزيران 4112، تم تعيينه من قبل مجلسي الأعيان والنواب للبرلمان ليخلف بذلك الدكتور ديتر انجلز، الذي انتهت مدة ولايته في نيسان 4112. وكان السيد شيلر قد تسلم كتاب التعيين من السيد يواخيم غاوك رئيس جمهورية المانيا الاتحادية، وذلك في 21 حزيران 4112.

ويحمل السيد كاي شيلر شهادة الحقوق، وتقلد عدداً من المناصب المختلفة في الوزارات الالمانية وفي المستشارية الاتحادية. ومن عام 4111 حتى عام 4112 كان مديراً للمكتب الإداري للمجموعة البرلمانية.

أندونيسيا

تعيين رئيس جديد لمجلس الرقابة الأندونيسي

السيد ريزال دجاليل

عين السيد ريزال دجاليل، عضو مجلس الرقابة الاندونيسي، رئيساً لمجلس الرقابة الأندونيسي في نيسان 4112، وذلك خلفاً للسيد هادي بيورنومو. وقبل تعيينه كرئيس لمجلس الرقابة كان السيد دجاليل أحد أعضاء المجلس الستة، وكان يضطلع بمسؤولية الرقابة على وزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة تطوير المناطق المنعزلة، والوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات والرقابة على الأغذية، وجميع الحكومات المحلية الاندونيسية الشرقية.

إطارعمل معايير التدقيق الدولية.

وفي نيسان عام 4112، قدم رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية بولندا السيد كريزيستوف كويتكوسكي، نتائج مراجعة النظراء لمجلس رقابة جمهورية اندونيسيا، حيث يخضع مجلس الرقابة الاندونيسي الى مراجعة نظراء لمدة خمس سنوات كمتطلب الزامي بموجب القانون الاندونيسي.

وكان الجهاز الأعلى للرقابة البولندي قد اختير لتنفيذ هذه المراجعة بسبب خبراته الواسعة في مجال مراجعة النظراء وعضويته في اللجنة الفرعية لمراجعات النظراء المنبثقة عن لجنة بناء القدرات لمنظمة الانتوساي. والهدف من هذه المراجعة هو فحص ما اذا كان مجلس الرقابة الاندونيسي قد صمم ونفذ نظام ضبط الجودة فيما يتعلق بالالتزام بمعايير التدقيق المالي للدولة، إلى جانب تقييم جهود مجلس الرقابة في تطبيق توصيات مراجعة النظراء السابقة.

ومن خلال المراجعة، تمت دراسة 11 عينة من التقارير الرقابية لمجلس الرقابة

 ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة الألماني على العنوان التالي: E-mail:Poststelle@brh.bund.de Website:http://www.bundesrechnungshof.de.	وقبل خدمته كعضو في المجلس، عمل كعضو للجنة الحادية عشرة للبرلمان الاندونيسي المعنية بالنواحي المالية والتخطيط التنموي والجهاز المصرفي والمؤسسات غير المصرفية. مراجعة نظراء لمجلس الرقابة الاندونيسي مراجعات النظراء التي تجري بين الأجهزة العليا للرقابة ضمن مجتمع الانتوساي هي أداة هامة لضمان جودة العمل في تتطبيق	الأندونيسي. وقام الجهاز الأعلى للرقابة البولندي أيضاً بإجراء مقابلات مع هيئة مكافحة الفساد والبرلمان الاندونيسي ووجد بأن التعاون بين الهيئتين يسير بشكل فعال. وقد سعى الجهاز الأعلى للرقابة الاندونيسي إلى تحسين الإجراءات والمعايير والأدلة الإرشادية والمنهجيات النظامية والاستراتيجية. " من خلال هذه المراجعة سوف يكون بمقدورنا التعلم من نقاط ضعفنا، لنجد حلولاً وتحسينات أفضل" هذا ما صرح به السيد هادي بيورنومو، الذي كان في

ذلك الوقت يشغل منصب رئيس لمجلس الرقابة الاندونيسي.

وقد صرح نائب رئيس المجلس السيد حسن بسري بأن المجلس سيعمل على تطوير خطة عمل كاستجابة لتوصيات المراجعة . وسوف يفحص مجلس الرقابة الاندونيسي توصيات الجهاز الأعلى للرقابة البولندي المتعلقة بحقوق الإطلاع على التقارير الرقابية، وسوف يحلل القاعدة التشريعية والأنظمة الأخرى المتعلقة بهذه التوصية.

وفي تقريره، أشارالجهاز الأعلى للرقابة البولندي الى أنه منذ مراجعة عام 4112، والجهاز الأعلى للرقابة الأندونيسي يولي اهتماماً كبيراً للجهود الرامية إلى تطوير إجراءاته ومعاييره وإرشاداته، والى إعداد منهج استراتيجي نظامي موثق. ويعتبر هذا المنهج ضرورياً، ومثمراً وخاصة في دولة بمثل هذا الحجم والتنوع مثل اندونيسيا. وتتوافق إجراءات وممارسات مجلس الرقابة الاندونيسي مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI). وقد أولى مجلس الرقابة الاندونيسي اهتماماً كبيراً أيضاً لتطبيق نظام ضبط جودة فعال، وللدورالهام للمفتش العام.

وسلط التقرير أيضاً الضوء على العديد من نقاط القوة وخاصة في مجال تنفيذ مجلس الرقابة لمهامه مثل الانضباط، واحترام الإجراءات، وتوفر وحدة قوية لتكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تطويرية جيدة لتكنولوجيا المعلومات،بما في ذلك مبادرة الرقابة الإلكترونية، وإجراءات متابعة فعالة ومنسقة، على الرغم من أن كبر حجم الدولة وعدد الهيئات الخاضعة للرقابة قد حال دون التمكن من متابعة كل حالة على حدة بشكل متعمق.

وفيما يتعلق بالتقارير الرقابية، فقد أشار السيد كويتكوسكي رئيس الجهاز البولندي إلى أن أكثر من 11 بالمئة من التحقيقات التي تجريها هيئة مكافحة الفساد تستند الى نتائج تقارير مجلس الرقابة الاندونيسي، وأن العديد من القضايا الجنائية التي يتم التحقيق فيها من قبل المدعي العام تنبثق أيضاً من نتائج التقارير الرقابية للمجلس.

وقد نصح السيد كويتكوسكي مجلس الرقابة الاندونيسي بتقديم تقارير رقابية شمولية الى المواطنين عبر الإنترنت. وكانت المقترحات الرئيسة للجهاز الأعلى للرقابة الهولندي هو إطلاق المزيد من أعمالهم الى الشعب للبرهنة على قيمة ومنافع الجهاز الأعلى للرقابة، وزيادة نسبة عدد المدققين مقابل الموظفين غير المدققين. وأن يكون الجهاز أكثر انفتاحاً على وسائل الاعلام عند نشر مخرجاته الرقابية.

وعلى الرغم من أن الجهاز الأعلى للرقابة قد نفذ مراجعات نظيرة لعدد من الأجهزة الرقابية في أوروبا، إلا أن المراجعة النظيرة لاندونيسيا كانت الأولى من نوعها في المنطقة الأسيوية.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمجلس الرقابة الاندونيسي على العنوان التالي:

E-mail: asosai@bpk.go.id
Website: http://www.bpk.go.id

البيرو

برنامج المدققين الأحداث

في هذا العام سوف يقوم نحو 110111 طالب من المدارس العامة للبيرو بالتحقق مما إذا كانت مدارسهم وبلدياتهم، ومراكز الشرطة المحلية تقوم بتوفير الخدمات وفقاً للانظمة المعمول بها. وسوف يقوم هؤلاء الطلاب بتوفير توصيات لتحسين إدارة هذه الهيئات، لصالح مجتمعاتهم. وينفذ هذا النشاط كجزء من برنامج "المدققين الأحداث". وقد انشأ هذا البرنامج في عام 4111 من قبل مكتب المراقب العام للبيرو، وبتحالف استراتيجي مع وزارة التعليم بهدف تعزيز مشاركة ابناء المدارس في الرقابة على الأنشطة العامة والعمل كأداة فعالة ومستدامة في مكافحة الفساد.

والهدف الرئيس من البرنامج هو المساهمة في تعزيز القيم الاخلاقية لدى المواطنين خلال المراحل التعليمية.

كيف يعمل البرنامج؟

كجزء من هذا البرنامج، يختار الطلاب في مرحلة الثانوية العامة المؤسسة العامة التي يرغبون بتنفيذ الاجراءات الرقابية فيها. وهؤلاء المسؤولون عن برامج التعليم المدني – المدرسون والمحاضرون– يتم تدريبهم من قبل مكتب المراقب العام على تنظيم الرقابة التي يقوم بها الطلاب. ويرافق هؤلاء المدرسين الطلاب خلال مراحل التخطيط

	المكونات الثلاثة الرئيسة للبرنامج: **1. تطوير بناء القدرة للمعلمين: توفير اخصائيي تدريب معلمين، استخدام انشطة**

الب من برنامج للتحقق من الأحداث ومن بتنفيذ الشرطة قبل في المدارس العامة للبيرو

والتنفيذ، وخلال عملية إعداد التقارير الرقابية، وعملية رفع الملاحظات والتوصيات الى المؤسسة. ويقومون أيضاً بمتابعة تنفيذ التحسينات المقترحة.

تحسين الادارة العامة

اسهمت الرقابة الطلابية في تحقيق التأثير الإيجابي على الإدارة العامة من خلال تنفيذها في 11 مدينة خلال السنوات الأخيرة الماضية. وتشير البيانات إلى أن المدارس التي خضعت للرقابة قامت بتنفيذ 1 من 11 من الملاحظات التي قدمها مدققو المدارس. على سبيل المثال، نتج عن عملية إعادة تنشيط مشاريع الإنشاءات المتوقفة وتحسين الخدمات التعليمية، تحسين أعمال النظافة للمرافق الصحية للمدارس،وادخال مناهج تعليمية جديدة، وتطبيق انظمة مكتبات جديدة، الى جانب إجراءات أخرى ذات علاقة تهدف الى تحسين الأعمال والخدمات.

للتحقق من التقدم من البرنامج المرئي الأحداث

السنة	الرقابة المدرسية	المتحققون الأحداث #	المدارس المشاركة #	المدارس المشاركة #
2010	489	9,088	80	126
2011	532	32,016	211	86
2012	761	52,164	513	157
2013	929	56,159	521	236
الاجمالي	**2,711**	**149,427**	**1,325**	**605**

مثل الندوات وورش العمل والتي تهدف الى نقل المعرفة.

4.تعزيز القدرات الرقابية للمدارس: توفيرالأنشطة الرقابية، ومراقبة الخدمات التي توفرها المؤسسات العامة، بما في ذلك المدارس العامة، والبلديات، ومراكز الشرطة، وينفذ الطلاب هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع المدرسين وتحت اشراف مكتب المراقب العام.

2. إعداد المواد التعليمية: تطوير الارشادات والوثائق الداعمة لتطوير البرنامج، وأحد هذه الأمثلة هو دليل المعلم" تعزيز مشاركة المواطنين وهم على مقاعد الدراسة". والهدف من هذا الدليل هو تعريف المعلمين بالاجراءات والممارسات المتعلقة بأعمال الدولة ومراقبة الدولة، ومكافحة الفساد، واشراك المواطنين في الأعمال الرقابية.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمراقب العام للبيرو على العنوان التالي:
E-mail:
cooperation@contraloria.gob.pe
Website:
http://www.contraloria.gob.pe.

النص على المباديء المتعلقة بالموازنة

		وتخصيص الأموال بموجب قانون الرقابة لدولة تايلاند. وقد منحت هذه الأداة لجنة المالية وإعداد الموازنة صلاحية اتخاذ القرار بشأن الاعتبارات الأولية وإقرار الغرامات الادارية. وتفرض هذه الغرامات على مسؤولي وموظفي الهيئات الذين يخالفون إجراءات الضوابط المالية للدولة. وفي عام 4111، قامت هيئة مراقبة الدولة بصياغة نظام ضوابط الموازنة والمخصصات المالية لعام 4111.
	ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة من خلال اجتماع في جنيف وممثلون عن الدول الأخرى لدولة وخبراء في تنظيم حكومة الجمهورية	
رومانيا الذكرى المئة وخمسون على تأسيس محكمة المحاسبات الرومانية جرى الاحتفال بالذكرى المئة وخمسين على تاسيس محكمة المحاسبات الرومانية بحضور رئيس الجمهورية الرومانية، ورئيس مجلس النواب، ونائب رئيس مجلس الأعيان، وأعضاء البرلمان، ورئيس الوزراء، ومسؤولين في الحكومة الرومانية، وممثلون عن السلطات والمؤسسات المركزية العامة، و48 وفداً من الأجهزة العليا للرقابة من الدول الأخرى، وممثلون عن مؤسسات دينية، واكاديمية، ودبلوماسية، واعلامية. ومن بين الضيوف كان هناك وفود اجنبية تمثل اعضاء من اليوروساي، والمجموعات الإقليمية للانتوساي. وقد تم خلال الحفل اطلاق نشرة جديدة بمناسبة هذه الذكرى الهامة. وقد بنيت هذه النشرة على معلومات من نشرة أولى كانت قد نشرت	من قبل فريق من المؤرخين في عام 4111. ويمكن الحصول على هذه النشرة من خلال الموقع الرسمي لمحكمة الحسابات الرومانية على العنوان التالي: International.romania@rcc.ro Website:http://www.curteadeconturi.ro **تايلاند** مكتب المراقب العام لتايلند وجهود تعزيز ضوابط الموازنة والمخصصات المالية في عام 4111، قام مكتب المراقب العام لتايلند بوضع خطة استراتيجية لعام 4111-4112. وتتضمن الاستراتيجية ثلاث نواحٍ، الأولى: السعي لتعزيز القدرة الرقابية لكل نوع من انواع الرقابة. ولتحقيق ذلك سوف يركز المكتب على المنهج الرقابي الوقائي، وهي استراتيجية استباقية تهدف الى منع الفساد والحفاظ على المساءلة العامة، الثانية: سوف يقوم المكتب بتطوير نظام داعم لمهام الرقابة، الثالثة: سوف يعمل مكتب المراقب العام على تحسين المساءلة العامة. وقد تم	وتترتبط هذه الضوابط بمستوى المسؤولية والمرتبة الوظيفية للشخص الذي يرتكب المخالفة، وأهمية الإجراء الذي يتم مخالفته، وقيمة الخسارة على الخدمة الحكومية، ونية الشخص المرتكب للمخالفة، والقرار الأولي بشأن الغرامة المفروضة. وقد قام المكتب المالي والنقدي التأديبي، وأمانة لجنة الضوابط التأيبية المالية بإطلاق موقع الكتروني http://dfmo.oag.go.th لتوفير معلومات حول الضوابط المالية وضوابط إعداد الموازنة، والقواعد الاجرائية للجنة الضوابط التأيبية المالية، وقرارات لجنة الضوابط التأيبية المالية، والاحصاءات المتعلقة بمرتكبي المخالفات. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب المراقب العام لجمهورية تايلند على العنوان التالي: E-mail: int_rela@oag.go.th Website: http://www.oag.go.th
تركيا	عمل حول إعداد دليل رقابة الالتزام، بموجب البرنامج 3i لمبادرة الانتوساي	لأوجه القصور في الهيكلة الحالية للمعايير.

التعاون بين محكمة المحاسبات التركية والجهاز الأعلى للرقابة للامارات العربية المتحدة

ضمن إطار عمل البروتوكول الموقع بين محكمة الحسابات التركية والجهاز الأعلى للرقابة لدولة الامارات العربية المتحدة الموقع عام 4112، قام وفد من محكمة المحاسبات التركية مؤخراً بزيارة الجهاز الأعلى للرقابة للامارات العربية المتحدة.

رئيس محكمة المحاسبات التركية، الدكتور البروفوسور، ركاي اكيل، ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة لدولة الإمارات العربية الدكتور حارب الأميمي.

وقد نفذ المشروع في الجهاز الأعلى للرقابة للامارات العربية المتحدة، والهدف من المشروع هو تحديد كيف يمكن تطبيق معايير الرقابة المالية ورقابة الالتزام بالطريقة التي تلبي احتياجات الأجهزة العليا للرقابة. ويتضمن المشروع أنشطة توازي المشروع البحثي لمعايير التدقيق الدولية (ISSAI) المنفذ من قبل محكمة المحاسبات التركية. وتم أيضاً عقد ورشة للتنمية، في أبوظبي خلال الفترة 11-48 شباط 4112، وقد كان الجهاز الأعلى للرقابة لدولة الإمارات العربية المتحدة هو الجهاز المستضيف لهذه الورشة. و شارك في ورشة العمل ستة مستشارين في مجال معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة من مناطق مختلفة من الانتوساي، والتي دعمت بمختصين من اللجان الفرعية للرقابة المالية ورقابة الالتزام. وقد حضر الورشة المدقق الأول السيد عمر كارامولوغيو من محكمة المحاسبات التركية، وذلك بصفة مستشار في مجال معايير التدقيق الدولية.

وخلال ورشة العمل، تم عرض تقييم متعمق بشأن معايير رقابة الالتزام للانتوساي. وتم بعد ذلك تكييف منهج لتضييق الفجوة بين المعايير وعملية تطبيق المعايير، مع الأخذ بعين الاعتبار

وفد لهلي يز وا ملتب يلي س حك مة لم حلسبات لتركي ة، لدلك وا لهرفس وا يلك اي الي :

التعاون بين محكمة المحاسبات التركية والجهاز الأعلى للرقابة لدولة البانيا

ضمن إطار اتفاقية التعاون الثنائي الموقعة بين محكمة المحاسبات التركية والجهاز الأعلى للرقابة لدولة البانيا عام 4114، تم تنظيم برنامج تدريبي حول الرقابة على نظم المعلومات للمدققين الالبان خلال الفترة 12-18 نيسان 4112. وقد نظم البرنامج التدريبي من قبل مركز التدريب والتطوير الرقابي. وحضر البرنامج وفداً يضم 11 أشخاص، من ضمنهم مدققين وكبار مدققين يعملون في الجهاز الأعلى للرقابة الالباني. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة المحاسبات التركية على العنوان التالي:

Email:int.relations@sayistay.gov.tr
Website:
http://www.sayistay.gov.tr

فيتنام	**القانون المعدّل من قبل الجمعية**	**4112، وكذلك نتائج متابعاته للتوصيات**

الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية فيتنام يحتفل بالذكرى العشرين لتأسيسه

في 1 تموز 4112، احتفل مكتب رقابة الدولة لجمهورية فيتنام بالذكرى السنوية العشرين لتأسيسه. واحتفاء بهذه المناسبة، فقد منحت الدولة مكتب رقابة الدولة وسام الاستقلال من الدرجة الثانية.

ومنذ تأسيسه في عام 1222، وجهاز رقابة الدولة يقوم بإجراءات متسقة في مجال تطوره التنظيمي، والمؤسسي، والمهني.

وإلى جانب قوى عاملة تضم نحو 4111 موظف. تضم هيكلة المكتب الحالية 21 دائرة يتبعها وحدات ادارية. ومن ضمنها ثماني دوائر رقابية متخصصة، وسبع دوائر استشارية وثلاث وحدات خدمية على المستوى المركزي، و12 مكتب على المستوى الإقليمي.

وقد نصت المادة 118، من الدستور الجديد لدولة فيتنام لعام 4112، ولأول مرة على أن "مكتب رقابة الدولة يعتبر مؤسسة منشأة من قبل الجمعية التشريعية الوطنية، ويعمل باستقلالية ولا يخضع الجهاز الأعلى في عمله الا للقوانين، ويقوم بمهمة الرقابة على إدارة واستخدام الأموال والأصول العامة" وسوف يتم اجراء تعديلات على القانون الحالي لمكتب رقابة الدولة لعام (4111) ويتوقع أن التشريعية عام 4111. ومن خلال استراتيجيته التنموية لعام 4111-4141، وبالتحديد من خلال خطته الاستراتيجية لعام 4112-4111، حدد الجهاز الأعلى للرقابة بناء القدرة وتحسين أعماله الرقابية كأحد أولوياته. ومن ضمن النواحي التي حددها أيضاً بهدف تحقيق أولوياته، تطبيق انشطة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، وتطبيق معايير التدقيق الدولية (ISSAIs). وسوف تركز الخطة أيضاً على تقييم الاقتصاد، والكفاءة، والفعالية في إدارة واستخدام الأموال والأصول العامة . وسوف يسهم ذلك، في توفير معلومات موثوقة ودقيقة، وفي الوقت المناسب لادارة الأموال والأصول العامة لدولة فيتنام.

وبناءً على المخرجات الرقابية، فقد رفع الجهاز الأعلى للرقابة الفيتنامي توصيات بشأن تعديل مئة وثيقة تشريعية وعدد من السياسات، بهدف تحسين إدارة الأموال والأصول العامة وتعتبر التقارير الرقابية الصادرة عن مكتب رقابة الدولة قاعدة هامة لتخصيص وتسوية الموازنات السنوية للحكومات المركزية والمحلية.

مكتب رقابة الدولة يعقد مؤتمراً صحافياً في النتائج الرقابية

في 41 تموز، 4112، عقد مكتب رقابة الرقابية لعام 4114. وقد جرى المؤتمر الصحفي بالتزامن مع اجتماع لجنة المالية والموازنة، بموجب النصوص القانونية لعام 4112-4111.

في عام 4112، قام المكتب بتدقيق البيانات المالية لمئة وخمسين هيئة من هيئات القطاع العام، وكذلك الحساب الختامي للدولة لعام 4114. ومن خلال الأعمال الرقابية، قدم الجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام توصيات الى الحكومة وإلى رئيس الوزراء بشأن الإجراءات المالية. واقترح المكتب كذلك مراجعة و/ أوإلغاء 14 وثيقة تشريعية وسياسات، وقام بإحالة خمسة حالات مشتبه بها بشأن مخالفات تشريعية إلى هيئات التحقيق.

وقد قدم مكتب رقابة الدولة الى الجمعية التشريعية بعض المقترحات بشأن السياسات والقرارات الكفيلة بتحسين الحساب الختامي للدولة للسنة المالية 4114، لكي تعكس بشكل صحيح الايرادات والنفقات الوطنية ولكي يتم ادارة الموارد الوطنية بشكل ملائم.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب رقابة الدولة لفيتنام على العنوان التالي:

E-mail: vietnamsai@.sav.gov.vn
Website:http://www.sav.gov.vn

هل ترغب أن تجد هذه المجلة في مكتبتك؟
اتصل بنا على intosaijournal@gao.gov
http://www.intosaijournal.org

ما هي الإستقلالية؟

بقلم جين رافائيل الفنتوزا، مستشار أول في محكمة الحسبات الفرنسية، ومدير تعليم سابق في الكلية الوطنية للعلوم الادارية

ملحوظة المحرر

بناءً على الخطة الاستراتيجية لليوروساي للأعوام 4111-4111 ، فإن الهدف الأساسي الذي تم التركيز عليه هو اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز ودعم استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. ولتحقيق هذا الهدف، فقد نظمت محكمة الحسابات الفرنسية بالتعاون مع مكتب رقابة الدولة الهنغاري ندوة حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والتي عقدت في 48 آذار 4112 في بودابست. وكاتب هذا المقال هو أحد منظمي وميسري هذه الندوة، ويعبر هذا المقال انعكاس لوجهات نظره وآراءه.

.

مقدمة

الموضوع الرئيس الذي يستحوذ على اهتمام الأجهزة العليا للرقابة اليوم هو الاستقلالية. وقد تم النص على استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة بشكل واضح في قرار الأمم المتحدة رقم أ/412/11: لايمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تنجز مهامها بموضوعية وفعالية الا إذا كانت مستقلة.

لماذا يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى الاستقلالية؟

إذا لم تتمتع أجهزتنا بالاستقلالية الحقيقية، فلايمكن أن تكون حيادية. وبدون الحيادية، تصبح توصياتنا غير فعالة وفاقدة للمصداقية.

ما أهمية تعريف الأجهزة العليا للرقابة

يبنى التعريف التقليدي للجهاز الأعلى للرقابة على ثلاث عناصر:

1. يجب أن يكون هناك قانون أو تشريع رسمي يحدد صلاحيات الجهاز (وذلك وفقاً للمبدأ الأول ضمن معيار التدقيق الدولي (ISSAI 10).
4. يجب أن يكون الجهاز (هو الجهاز الأعلى)، ويمارس سلطة رقابية عليا. ما هو المقصود بـ "الأعلى". يعتبر هذا المفهوم، مفهوم سياسي، ونسبي في نفس الوقت: يعتبر الجهاز "أعلى" نسبة إلى شيء آخر هو أقل منه مرتبة. وقد اعتمد هذا المفهوم على علاقة نسبية مرتبطة بالمرتبة، الأمر الذي يجعله يتصف بالغموض والهشاشة.
2. يجب أن يحترم الجهاز الأعلى للرقابة المباديء الثمانية المتضمنة في معيار التدقيق الدولي رقم 11 الصادر عن الانتوساي والمتعلقة بالإستقلالية، وهي المرتبة التشريعية، والموارد، والتعيين، والتخطيط، والحصول على المعلومات، ونشر النتائج، ومتابعة التوصيات.

أركان الاستقلالية للجهاز الأعلى للرقابة

وحيث أن الأركان الثمانية تعتبر أعمدة أساسية للاستقلالية، الا أنه يجب أن لا تكون مجرد تطلعات أو نصوص رسمية. ويجب أن تكون نواحٍ ملموسة وليس مجرد مُثل، ويتعيّن تدعيمها بإجراءات فعلية.

المرتبة التشريعية

ينص معيار التدقيق الدولي رقم 11على " وجود إطار عمل دستوري وقضائي وقانوني ملائم وفعال، وتطبيق فعلي لهذا الإطار.

ومن الأفضل تعزيز هذا الموقف من خلال الدستور أوالقانون، أو الأعراف، ولكن هل يعتبر ذلك كافياً؟ بالنسبة للموقف التشريعي فإن غياب أية تبعية للجهاز الأعلى للرقابة هي ناحية بالغة الأهمية. وأفضل نظام هو النظام الذي يخلو من التبعية، أو النظام الذي يستند إلى المسؤولية أمام المواطنين. والتبعية الى لجنة الحسابات العامة لاتكون مقبولة إلا إذا كان رئيسها، وعلى غرار ما كان مطبق من قبل البريطانيين قبل بضعة قرون، ليس من ضمن الأغلبية البرلمانية. والتبعة لرئيس الدولة لاتكون مقبولة إلا اذا كان رئيس الدولة لايملك أية سلطات، كأن يكون على سبيل المثال رئيساً فخرياً.

الموارد

ينص معيار التدقيق الدولي رقم 11: على " توفر الاستقلال المالي والاداري وتوفر الموارد البشرية والمادية والنقدية الكافية"

ما هو الاستقلال المالي الحقيقي؟ على سبيل المثال، ما هو حجم الموارد التي تم تخصيصها، وكيف تم تخصيصها، ماهي المعايير التي يتم على أساسها اختيارالكوادر البشرية المطلوبة للتعيين، وما هو مستوى اللوازم التي تم توفيرها؟ هذه الموارد يجب أن لاتعدل بسهولة، ويجب ان تراقب بشكل وثيق.

التعيينات

ينص معيار التدقيق الدولي رقم 11: " استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة وأعضاء المجالس واللجان التشريعية، بما في ذلك حصانة المنصب والحصانة التشريعية خلال فترة أداء المهام.

من الذي يتم تعيينه؟ إن تجنب أي تضارب مصالح فيما يتعلق بالتعيينات هو ناحية في غاية الأهمية. وبالنسبة لغالبية الأجهزة العليا للرقابة الأوروبية، فإنه من غير الممكن تعيين شخص في المناصب العليا للجهاز إذا كان ذلك الشخص المعني عضواً في الحكومة أو في حزب سياسي. وعندما يسمح بمثل هذا التعيين يتم فرض شروط تقييدية، و/أو يشترط انقضاء حد أدنى لفترة زمنية بين المنصبين.

من الذي يقوم بالتعيين؟ النظام الأكثر صرامة في التعيين هو النظام الذي يتضمن الجمع بين أكثر من إجراء مثل: الإختيار لتولي المنصب، وفي الوقت ذاته المصادقة على الإختيار (من قبل البرلمان بالإجماع)، والتعيين (من قبل رئيس الدولة في جلسة لمجلس الوزراء).

ومن وجهة النظر السياسية، فإن التعيين من خلال الأغلبية البسيطة في البرلمان، والتي تعتبر القاعدة العامة، قد تكون أقل حماية من تلك التي تتم من خلال الانتخاب من قبل الأغلبية المؤهلة (على سبيل المثال، بأغلبية الثلثين).

ومدة تولي المنصب من الممكن أن تشكل ناحية حساسة أخرى. إذا كانت المدة قصيرة جداً تكون الإستقلالية هشة. وأذا كانت طويلة جداً فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تسلل الملل والروتين واتساع المجال لحالات سوء الإدارة. وإذا لم يكن كبار المسؤولين يملكون مرتبة القضاة، فإنه يتعين أن يتم ضمان حصانتهم عند أعلى مستوى ممكن، بهدف ضمان استقلاليتهم.

التخطيط

ينص معيار التدقيق الدولي رقم 11 على : "صلاحية واسعة وحرية كاملة في تنفيذ الجهاز الأعلى للرقابة لمهامه".
ما هي علاقة الجهاز الأعلى للرقابة بالبرلمان: هل هي تبعية؟ كيف يمكن قياس مستوى الاستقلال الرقابي الذي يتمتع به الجهاز الأعلى للرقابة؟ هنا يجب الأخذ بعين الإعتبار لنقطتين رئيستين:
الأولى، أن الجهاز الأعلى للرقابة الذي لايملك حرية التحقيق في أي ناحية يجد أن من المناسب التحقيق فيها- حتى وإن كانت غير تلك المطلوب منه تنفيذها بناءً على طلب البرلمان أو العملاء الآخرين- وبنطاق رقابي كافٍ، لايمكن أن يعتبر جهازاً مستقلاً.

الثانية، أن حرية التحقيق هذه يجب أن تتم ضمانها وتأكيدها بقرار جماعي، سواء أقر بشكل فردي أو جماعي. ولايمكن قبول أي سلطة متفردة سواء من قبل فرد معين أو من قبل مجموعة أفراد معاً. والهيكلة التنظيمية للجهاز الأعلى للرقابة هي أيضاً ناحية هامة. وهنالك آليتين اثنتين يتعين فحصهما:1) تعريف القرارات الجماعية (حتى وأن كان القرار النهائي بيد رئيس واحد) 4) نوع العمل المنفذ (رقابة مالية، رقابة أداء، رقابة تقليدية، القدرة على إنزال العقوبة سواء بأحكام قضائية أو بدون أحكام قضائية) .

نشر النتائج ومتابعة التوصات

ينص معيار التدقيق الدولي رقم 11: على مايلي: " الحقوق والإلتزامات المتعلقة بالتقرير حول الأعمال، وحرية اتخاذ القرار بشأن محتوى وتوقيت التقارير الرقابية، ونشر وتوزيع التقارير، وتوفر آليات متابعة فعالة بشأن توصيات الجهاز الأعلى للرقابة" .
هذه الخصائص الرسمية الثلاث الأخيرة للاستقلالية تحتاج أيضاً لأن تكون بعيدة عن أية مؤثرات. ولكن لماذا نتوقف هنا؟ وماذا بشأن حرية انزال العقوبة؟ إن لم يكن لتوصياتنا أي تأثير حقيقي، فما الفائدة منها؟
وأخيراً، من الذي يدقق أعمال المدققين؟ المصادر الدولية مثل مبادرة الانتوساي للتنمية "إطار عمل قياس الأداء" يحتاج إلى القياس، وهو مبني على آلة قياس كمية. وعليه، فهل يتعين على الأجهزة العليا للرقابة فتح أبوابهم لمفتشين آخرين، لمؤسات خاصة؟ للجان برلمانية؟ هل من المحتمل أن يطلب من الأجهزة العليا للرقابة يوماً ما منح التراخيص لمدققيهم في مجال استخدام المعايير الدولية؟

كيف يمكننا التحرك الى الأمام

السؤال الأول الذي يمكن أن يسأل هو: هل من العملي ايجاد ملخص يضم أفضل المعايير، والتوصل إلى الجهاز الأعلى للرقابة المثالي للقرن الحادي والعشرين؟ وهل نحن قادرون على ضمان أعلى درجة ممكنة من الإستقلالية لكل معيار

من هذه المعايير من خلال جدل قوي جماعي؟ هذا السؤال السياسي القضائي هو سؤل هام يمكـــن أن يطـــرح. ولكننـــا لانملك حتى الآن جواباً محدداً: وقد تصورت الانتوساي هذا الفحص كجزء من أجندة مجموعة عملهـــا بشـــأن "قيمـــة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة" والتي تم البدء بمناقشتها ولكن لم يتم إعدادها بشكل كامل بعد.
والسؤال الثاني هو سؤال استباقي نوعاً ما: هل من الممكن معرفة حقيقة أجهزتنا العليا للرقابة؟ مثل هذا التحليل يجب أن يدخل إلى أعماق عمل الجهاز لتحديد المستوى الحقيقي لاستقلاليته. ومن الممكن ان تكون المراجعات النظيرة بداية جيدة باتجاه المزيد من التعلم، ومع ذلك، فإن المراجعات النظيرة هي ليست أعمال رقابية، ومـــن الممكـــن أن تتصـــف ملاحظاتها بالعمومية عندما يتطلب الأمر معلومات محددة. وفي النهاية، قد يكون من الممكن تصور ايجاد نظام تقييمي بـــمقياس ثلاثي، ثلاثة ألفات (A) وثلاثة باءات (B).

وأخيراً إذا وجد هنالك مشكلة ما بشأن الاستقلالية فما الذي يمكن عمله؟ أولاً، يمكننا تعديل الدساتير التي تحدد مرتبـــة الجهاز الأعلى للرقابة. ثانياً، إصلاح حاكمية الجهاز الأعلى للرقابة (ومن ضمنها المعايير، وانواع الرقابة، والعلاقـــات الانسانية، ومؤشرات أداء، وقواعد وأخلاقيات الرقابة، والجودة) هي مسؤوليتنا الخاصة، وهي ناحية تتطلب الشجاعة.

وهنالك من يقول بأن مثل هذا السؤال هو سؤال سياسي يتجاوز حدود صلاحياتنا، ولإجابة مثل هـــؤلاء النـــاس، فإنـــه يتعين علينا أن نسأل سؤالاً واحداً فقط، هل الهيئة الخاضعة لرقابتنا هي ليست جزء من مسؤليتنا؟

وإحدى المشاكل العملية التي يتعين بحثها هي خطورة الأدوار المتضاربة، على سبيل المثال، بعـــض الأجهـــزة العليـــا للرقابة المتأثرة سياسياً تعطي الدروس لأجهزة عليا رقابية أخرى، وهنالك أجهزة رقابية تعالج مهام الضوابط الرقابيـــة الداخلية، وتقدم المشورة الى أجهزة رقابية عليا أخرى بشأن منهجيات تتعلق بأعمال التفتيش الخارجي.

وأخيراً، – وبصرف النظر عن أية إعلانات أخرى – المؤكدة والمؤيدة– فقد آن الأوان لكي يفهم كل مرء لمـــاذا يجـــب الظفر بالاستقلالية.

ولمزيـــد مـــن المعلومـــات، فإنـــه يرجـــى الإتصـــال بمحكمـــة الحســـابات الفرنســـية علـــى العنـــوان الإلكترونـــي courdescomtes@ccomptes.fr.

ولمعرفة المزيد حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة يمكن الرجوع إلى:
معيار التدقيق الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 11: إعلان المكسيك بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وهو متوفر من خلال الموقع الإلكتروني

http://www.intosai.org/issai-executive-summaries/view/article/issai-10-the-mexico-declaration-on-sai-independence-eger.html

عروض من ندوة اليوروساي بشان الاستقلالية والمنعقدة في بودابست/هنغتريا. فـــي 82 آذار 8102 والتـــي يمكـــن الحصول عليها من خلال الموقع الالكتروني:

http://www.eurosai.org/en/training/training-events-and-outputs/Seminar-on-Independence

تدقيق البيانات المالية المعدة على الأساس النقدي باستخدام معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

بقلم: السيد فرانس فان شيك، جامعة امستردام، احد محاسبين ديوليت، وعضو سابق في مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

هنالك عدد كبير متزايد من الدول حول العالم ممن يستخدومن الأساس النقدي بموجب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، عند إعداد البيانات المالية الحكومية. وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة، فإن تبني الأساس النقدي بناءً على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يعتبر خطوة تطويرية مرحب بها، على إعتبار أن معايير المحاسبة الدولية للاجهزة العليا للرقابة (ISSAI 1210§ Al8) تعتبر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، إطار عمل مقبول لإعداد تقارير مالية لغرض عام. ويتناول هذا المقال التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة عند تدقيق البيانات المالية المعدة على الأساس النقدي.

والإلتزام بمتطلبات الأساس النقدي بموجب (IPSAS)، وتشجيع استخدامه " إعداد التقارير المالية بموجب اساس النقد المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والمدرج على العنوان الأإلكتروني:
(*http://www.ifac.org/sites/default/files/publications/files/financial-reporting-under-t.pdf)*)
يعزز اعداد التقارير المالية الشاملة والشفافة للوصولات، والدفعات، والأرصدة النقدية الحكومية. والالتزام بها سوف يعزز إعداد التقارير المالية الشاملة والشفافة للوصولات والدفعات والأرصدة النقدية للحكومة. وسوف يعزز الالتزام أيضاً القابلية للمقارنة بين البيانات المالية للحكومة مع بيانات مالية لحكومات أخرى تطبق الأساس النقدي المستند الى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

وتتبنى الحكومات في الدول النامية عادةً الأساس النقدي كخطوة أولى باتجاه تبني أساس الاستحقاق بموجب(IPSAS). والبيان الأساسي بشأن الأساس النقدي بموجب (IPSAS)، هو بيان الوصولات والدفعات النقدية. والعديد من الحكومات تقوم بإعداد بياناتها المالية على أساس محاسبي يتراوح بين المحاسبة على المحاسبة أساس النقد والمحاسبة على أساس الاستحقاق. والمعلومات المتعلقة سواء بأساس نقدي معدّل أو أساس استحقاق معدّل من الممكن تضمينها ضمن الأساس النقدي إذا ماتم إدراجها كملحوظات على البيانات المالية. ومن خلال تبني الأساس النقدي، والإستجابة إلى تشجيع مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الحكومات على إعداد بيان الوصولات والدفعات النقدية بصيغة بيان تدفق نقدي، تكون الحكومة قد طبقت بشكل فعال *معيار المحاسبة الدولي 2 بيانات التدفق النقدي*، معيار ضمن الجزء الخاص بمعايير المحاسبة على أساس الاستحاق والمدرج على الموقع

الإلكتروني.
. (http://www.ifac.org/sites/default/files/publications/files/ipsas-2-cash-flow-stateme.pdf)

تبني الأساس النقدي بموجب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

يناسب الأساس المحاسبي الحكومات المركزية تماماً مثلما يناسب الحكومات المحلية. والأمثلة على الحكومات المحلية المركزية التي تطبق الأساس النقدي بموجب(IPSAS)، هي بوركينا فاسو، وفيجي، ولايبريا، وموريشيوس، ونايجيريا، وسيشيليس، وسيراليون، وجزر السلومون، والتايمور ليست. والمثال على الحكومات المحلية التي تطبق الأساس النقدي بموجب(IPSAS) هي حكومة اقليم البنجاب في الباكستان. ولكن مع ذلك، فإن هذه الحكومات ليست جميعها ملتزمة

بشكل كامل بالأساس النقدي بموجب(IPSAS) . وقائمة الحكومات التي تطبق(IPSAS) هي مدرجة على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية(IPSASB) على العنوان التالي: *http://www.ifac.org/public-sector.*

المعيار المحاسبي الدولي بشأن الأساس النقدي

تمت صياغة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تحت رعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). ويقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) بإعداد معايير المحاسبة الدولية لكل من أساس النقد وأساس الاستحقاق. والأساس النقدي هو الاساس المحاسبي الذي يعترف بالمعاملات والأحداث الأخرى فقط عندما يتم تسلم أو دفع النقد. ويبين الأساس النقدي الأسلوب الذي يجب أن يتم من خلاله عرض البيانات المالية. وقد عالجت معايير المحاسبة الدولية الأساس النقدي من خلال معيار واحد فقط.

ويضم الأساس النقدي جزئين اثنين. حيث يعرض الجزء الأول، والذي يعتبر الزامياً المتطلبات التي يجب ان يتم الإلتزام بها من قبل الهيئات التي تدعي بأنها تعد تقاريرها على الأساس النقدي بموجب(IPSAS) . وأما الجزء الثاني الإختياري فهو يحدد السياسات والإفصاحات المحاسبية الإضافية التي يتعين على الهيئة تبنيها بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة المالية لبياناتها المالية. ويتضمن الجزء الثاني ايضاً توضيحات بشأن أساليب بديلة لعرض معلومات معينة.

ووفقاً للأساس النقدي، فإنه يتعين على الهيئة أن تعد وتقدم بيانات مالية لغرض عام والتي يجب أن تتضمن المكونات التالية:

- **بيان بالوصولات والدفعات النقدية، والتي تعترف بجميع الوصولات والدفعات والأرصدة النقدية التي تسيطر عليها الهيئة والتي تحدد بشكل واضح الدفعات التي تتم من قبل طرف ثالث بالنيابة عن الهيئة.**
- **السياسات المحاسبية والملحوظات التفسيرية.**
- **مقارنة بين الموازنة الحكومية المعلنة والمبالغ الفعلية (بيان تنفيذ الموازنة) وإيضاحات بشأن اختلافات بين المبالغ المقدرة والمبالغ الفعلية (بما يشبه معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 82 معلومات بشأن الموازنة في البيانات المالية. أنظر المعيار**
  http://www.ifac.org/sites/default/files/publications/files/A33%20IPSAS_24_0.pdf

ويتطلب الأساس النقدي أن يتم نقل جميع المعلومات المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق إلى الافصاحات –

وبيان الأصول والمطلوبات الذي يعد من قبل العديد من الحكومات في الدول النامية يجب أن لا يعرض كأحد البيانات المالية الأساسية، بل كملحوظة إفصاح. وبسبب الطبيعة الهجينة لهذا البيان (جزء نقدي وجزء إستحقاقي) فهو لايدخل ضمن مفهوم الأساس النقدي الذي يعترف بالمعاملات والأحداث الأخرى فقط عندما يتم تسلم أو دفع النقد.

وإذا ما أرادت الهيئة اللجوء الى أساس الاستحقاق، فإن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام(IPSAS) تشجع تقديم بيان بالوصولات والدفعات النقدية بنفس تلك الصيغة المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 4 بيانات التدفق النقدي

https://www.ifac.org/sites/default/files/publications/files/ipsas-2-cash-flow-stateme.pdf).

ويشجع الأساس النقدي الهيئات على تقديم بيان بالتدفق النقدي الذي يعرض التدفقات النقدية مصنفة كأنشطة تشغيل، وأنشطة استثمار، وأنشطة تمويل.

تحديات تواجه الأجهزة العليا للرقابة

التحديات الرئيسة التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة عند تدقيق البيانات المالية المعدة على أساس النقد هي ثلاثية الجوانب، أولاً، هناك متطلب أمام الحكومة لتوحيد الجهود الرقابية، وهذا بدوره سيوسع نطاق الرقابة بشكل كبير. ثانياً، هنالك متطلب بموجب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام للتقرير بشأن دفعات طرف ثالث (الدفعات التي تقدم مباشرة من المانح إلى المزود)، مما يجعل الأجهزة العليا للرقابة تعبّر عن رأي حول تدفقات نقدية هي خارج نطاق التقارير المالية المدققة. وأخيراً، طالما أن الأساس النقدي هو إطار عمل تقديم عادل للبيانات المالية، فسوف تحتاج الأجهزة العليا للرقابة الى تقييم ما إذا كانت الحكومة توفر كافة المعلومات الإضافية الضرورية لضمان عرض عادل للوصولات والدفعات والأرصدة النقدية للهيئة. وسوف نتناول كل نوع من هذه التحديات في الأجزاء القادمة.

توحيد وتجميع الأعمال الرقابية

تتطلب معايير التدقيق الدولية الإعتراف بجميع الوصولات والدفعات والأرصدة المسيطرعليها من قبل الحكومة. والسيطرة على هيئة أخرى لأغراض التقرير المالي تعرف بأنها سلطة التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية لهيئة اخرى بهدف الإستفادة من أنشطتها. ومن أجل الإلتزام بتعريف الهيئة المعدة للتقارير المالية حسبما ورد في (IPSAS)، فإنه يتعين على الحكومات توسيع تعريف الهيئة المعدة للتقارير المالية إلى خارج قطاع الموازنة.

ومن الممكن أن تستخدم الهيئات المسيطر عليها أسس محاسبية مختلفة عن تلك التي تستخدمها الحكومة المركزية، على سبيل المثال، تميل المؤسسات التجارية الحكومية إلى تطبيق مباديء المحاسبة على أساس الاستحقاق ربما كان ذلك بهدف التزام بمعايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS). وضمن معظم أطرعمل المحاسبة على أساس الإستحقاق بما في ذلك (IFRS)، هنالك متطلب دولي لإنتاج بيان تدفق نقدي- ومن الممكن أن يستخدم هذا البيان لتجميع البيانات المالية الموحدة المعدة باستخدام الأساس النقدي بموجب (IPSAS).

وإعداد بيانات مالية موحدة يتطلب إلغاء جميع المعاملات المالية المعدة داخل الهيئات. ويتطلب الأساس النقدي بموجب(IPSAS) بأنه عندما يتم إعداد الحسابات على مستوى الحكومة، فإنه يتعين إلغاء المعاملات المالية المشتركة بين الهيئات الحكومية المشمولة بالتوحيد. كما أن أية أرصدة مشتركة بين الهيئات سوف تحتاج إلى

تسوية، وأية فروقات غير مبررة سوف تحتاج إلى تقويم. وتدقيق المعاملات التي يتم الغائها، إذا كانت هامة، تشكل تحدياً أمام المدقق طالما أن الهيئات المسيطرة والهيئات المسيطر عليها لاتتعقب عادة تلك المعاملات المالية، ولاتتعقب الأرصدة المشتركة بين الهيئات.

سوف توسع البيانات المالية الموحدة نطاق عمل الجهاز الأعلى للرقابة بشكل كبير. والسبب في ذلك هو أن الرأي الرقابي سوف يغطي البيانات المالية الموحدة للحكومة، بما في ذلك جميع الهيئات المسيطر عليها من قبل الحكومة مثل الوكالات والشركات المملوكة للحكومة (المشار اليها من خلال معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بالشركات التجارية الحكومية)، وسوف يقوم المدقق بتنفيذ عمل رقابي لمجموعة من البيانات المالية، والتي يوجد بشأنها دليل ارشادي من خلال معيار التدقيق الدولي للأجهزة العليا للرقابة 0011– *اعتبارات خاصة– أعمال تدقيق لمجموعة من البيانات المالية* *(http://www.issai.org/media/13124/issai_1600_e_.pdf)*. ويعالج معيار التدقيق الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 0011 اعتبارات خاصة تتعلق بتدقيق مجموعة البيانات المالية، وبشكل خاص تلك التي تتطلب

مدققي عناصر. وفي مثل تلك الحالة سوف يكون الجهاز الأعلى للرقابة مدقق مجموعة، ومدققو العناصر هم مدققو الشركات العامة والهيئات الأخرى المسيطر عليها. ووفقاً لمعيار التدقيق الدولي للأجهزة العليا رقم *0221 ضبط الجودة لأعمال تدقيق البيانات المالية*، فإنه يتعين أن تتوفر لدى الجهاز الأعلى للرقابة (المشارك في مهمة تدقيق المجموعة) القناعة بأن هؤلاء الذين يقومون بتنفيذ مهمة تدقيق المجموعة، بما في ذلك مدققو المكونات يملكون القدرات والمؤهلات الملائمة. والشريك في تنفيذ مهمة تدقيق المجموعة هو مسؤول أيضاً عن التوجيه والاشراف وأداء مهمة تدقيق مجموعة البيانات المالية.

تدقيق دفعات طرف ثالث

تتطلب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام توفير إفصاح منفصل بشأن إجمالي المساعدات المالية الخارجية التي تدفع مباشرة من قبل طرف ثالث بهدف تسوية التزامات الحكومة مباشرة، أو شراء بضائع وخدمات بالنيابة عن الحكومة. والمثال على ذلك هو البنك التنموي الذي يدفع مبالغ مباشرة الى شركة بناء لتنفيذ مشروع بنية تحتية، ويقوم بعد ذلك بإعلام وحدة الدين الحكومي عن سحب القرض. ووفقاً للمعايير، فإن بيان الوصولات والدفعات النقدية يجب أن يتضمن عموداً منفصلاً يظهر دفعات الطرف الثالث. وتدقيق هذه الدفعات قد يشكل تحدياً للأجهزة العليا للرقابة لأن المعاملات التي تتم من قبل طرف ثالث بالنيابة عن الحكومة لاتكون في أغلب الأحيان محددة بشكل نظامي، على سبيل المثال، المشروعات المدفوع لها مباشرة من قبل المانح قد لايكون بالإمكان معالجتها من خلال نظام المحاسبة وإعداد التقارير. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات التي يتم تلقيها من مانحين قد لاتكون مكتملة. وعليه، فقد نصت المعايير على أن مثل تلك الافصاحات يجب أن لاتتم إلا بعد أن يتم إشعار الهيئة رسمياً، وخلال فترة إعداد التقرير، بأن تلك الدفعات قد تمت فعلاً، سواء من قبل الطرف الثالث، أو من قبل المتلقي. وهذا يعني أنه إذا كانت دفعات الطرف الثالث هذه قد تمت، ولكنه لم يتم إعلام الهيئة بذلك بشكل رسمي، أوأن الهيئة لم تتمكن بعد من مراجعة الدفعات، تعتبر البيانات المالية مع ذلك مطبقة للأساس النقدي بموجب(IPSAS).

الأساس النقدي لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، إطارعمل عرض بيانات مالية عادل أو التزام بإطار العمل عند التعبير عن رأي غير معدّل حول البيانات المالية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 0011 *تكوين رأي وإعداد التقارير حول البيانات المالية* قد يستخدم المدقق العبارات التالية:

- توفر البيانات المالية وجهة نظر حقيقية وعادلة بشأن (أو تعرض بشكل عادل)، ومن كافة النواحي الهامة،.... وفقاً لـ [إطار العمل المعمول به] أو
- البيانات المالية أعدت، ومن كافة الجوانب الهامة، وفقاً لـ [إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به].

أي من تلك العبارات يتعين على المدقق استخدامها يجب أن يعتمد على ما اذا كان إطار العمل المطبق هو إطار عمل تقديم عادل، أو إطار عمل مطابق. ويكون إطار العمل المحاسبي إطار عمل عادل إذا ما اعترف بشكل واضح بأنه من أجل تحقيق عرض عادل للبيانات المالية، قد يتطلب الأمر من الادارة توفير افصاح يتعدى ذلك المطلوب من خلال (معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 0 الفقرات 80 و82) أو يتطلب الابتعاد عن المتطلب المحدد

في (الفقرة 10 من المعيار 0). أي واحد من تلك سوف يكفي لكي يوصف إطار العمل بأنه إطار عمل عرض بيانات مالية عادل.

لم يتطرق معيار الأساس النقدي المستند إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى مسألة " أنه في الحالات النادرة جداً التي تستنتج فيها الإدارة بأن الالتزام بمتطلبات معيار تدقيق محاسبة دولي معين سوف يودي إلى سوء فهم أو تعارض مع أهداف البيانات المالية، من الممكن للهيئة عندئذ الابتعاد عن مثل ذلك المتطلب، إذا ما سمح إطار العمل التنظيمي بمثل هذا الابتعاد . ومع ذلك، فإن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تعترف بشكل صريح بأن الإيضاحات على البيانات المالية للهيئة يجب أن توفر معلومات إضافية لم يتم عرضها في البيانات المالية، والتي في الوقت ذاته تعتبر ضرورية من أجل توفير عرض عادل للوصولات والدفعات والأرصدة النقدية (معيار المحاسبة الدولي المتعلق بالأساس النقدي، الفقرة 21.2.1،b).

وتبعاً لذلك، فإنه يمكن تقييم معيار المحاسبة الدولي بشأن الأساس النقدي على أنه إطار عمل تقديم بيانات مالية بصورة عادلة، وليس إطار عمل التزام وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 0011 "تكوين رأي والتقرير حول البيانات المالية" *(http://www.issai.org/media/13148/issai_1700_e_.pdf)* . وعندما يتم تنفيذ العمل الرقابي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs)، ويتم إعداد البيانات المالية وفقاً للأساس النقدي بموجب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، قد يبين المدقق بأن هذه البيانات المالية "تعرض بشكل عادل" وفقاً للأساس النقدي بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام.

وكجزء من عمله الرقابي، يتعين على المدقق تبعاً لذلك، أن يثبت بأن البيانات المالية توفر افصاحات تتعدى تلك المطلوبة على وجه التحديد في معيار المحاسبي الدولي بشأن الأساس النقدي، والتي تعتبر ضرورية لتوفير عرض عادل للوصولات والدفعات والأرصدة النقدية للهيئة. والمثال على ذلك، قد يكون تراكم المتأخرات على

الموردين، لأن الأنفاق المؤجل يخفض الإنفاق في الوقت الحالي ولكن يزيده لاحقاً.

خلاصة

إن تبني معايير المحاسة الدولية للقطاع العام من قبل الحكومات سوف يحسن الجودة والقابلية للمقارنة للتقارير المالية للوصولات والدفعات والأرصدة النقدية للهيئات. ومن خلال تطبيق الأساس النقدي بموجب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، تكون الحكومة قد التزمت أيضاً وبشكل واسع النطاق بمعيارين هامين في ناحية الاستحقاق ضمن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هما: معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 8 *بيانات التدفق النقدي*، ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع *العام رقم 22 معلومات موازنة في البيانات المالية*. وحيث أن الأساس النقدي بموجب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يشكل إطار عمل تقديم بيانات مالية بصورة عادلة، فمن الممكن للجهاز الأعلى للرقابة إصدار رأي رقابي يبين أن البيانات المالية توفر وجهة نظر حقيقية حول الوصولات والدفعات والارصدة النقدية للحكومة المعدة على الاساس النقدي بموجب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

دمج خريجي الكليات والجامعات العامة في سوق العمل: عمل رقابي منفذ من قبل الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية سلوفياكيا

بقلم بيتر كابونسكي، لادسلاف كولاث وامريش غال، الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية السوفاك

يعتبر التعليم حاجة ملحة وهدف أساسي بالنسبة لأي مجتمع، على المستويين الجماعي والفردي على حد سواء. وفي عام 4111، اتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية على تضمين التعليم كأحد العناصر الأساسية ضمن الاستراتيجية الأوروبية لعام 4141 لكي يصبح اقتصاداً ذكياً ومستداماً وشاملاً.

وقد أنفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي موارد كبيرة على التعليم، ومع ذلك، فإن مثل تلك الموارد لم يتم انفاقها بشكل متوازن. وفي عام 4114، بلغت النفقات المتعلقة بالتعليم في 41 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نحو 1.2 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، وكان أكبر انفاق في كل من الدنمارك حيث وصل الى (1.2 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للدنمارك) ، والسويد (1.8 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للسويد). وبالنسبة للدول الأعضاء في اتحاد التجارة الحرة الاوروبية، سجلت ايسلاندا أعلى انفاق بنسبة 8 بالمئة. في حين بلغ انفاق سلوفاكيا 2.2 بالمئة.

وفي عام 4114، تم تخصيص مبلغ 221 مليون يورو من الموازنة العامة للجامعات والكليات العامة لجمهورية سلوفاكيا، والذي تمت زيادته ليصل في نهاية المطاف الى 212 مليون يورو.

حقائق بشأن الرقابة والهيئات الخاضعة للرقابة

إن عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات والكليات العامة لجمهورية سلوفاكيا مقارنة بالتمويل المخصص

للجامعات والكليات العامة، وبمعدل التحاق الخريجين بسوق العمل، قد أظهر اختلالات هيكلية لفترة من الوقت. وقد دفع هذا الاختلال الجهاز الأعلى للرقابة لسلوفاكيا لتخصيص عمل رقابي حول هذه المسألة.

الجدول التالى يظهر التمويلات من الموازنة الحكومية لعشرة جامعات وكليات سلوفاكية حكومية:

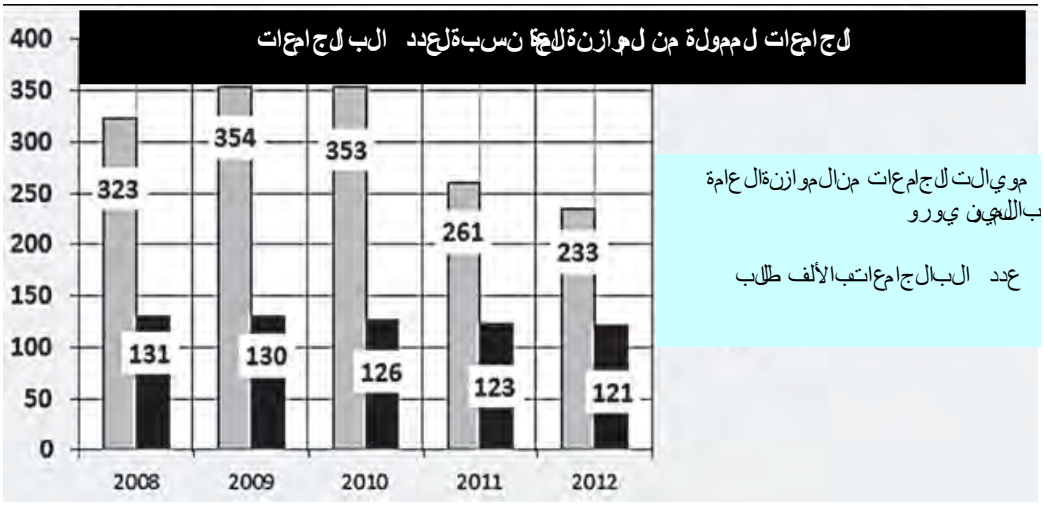

وقد نفذ العمل الرقابي بين شهري ايار وكانون أول من عام 4114. وكان من ضمن الهيئات الخاضعة للرقابة كل من وزارة التعليم، ووزارة العلوم، ووزارة البحوث والشؤون الرياضية، وعشرة من ضمن عشرين كلية وجامعة عامة. ويبلغ عدد الطلاب في المدارس التي خضعت للرقابة نحو 11 بالمئة من محموع طلاب الجامعات والكليات السلوفاكية بين 4111–4114. وكان العمل الرقابي خليط مابين رقابة الأداء ورقابة الإلتزام، وتم تنفيذه من خلال 44 مدقق من يعملون في المكاتب الرئيسة للجهاز الأعلى للرقابة لـ سلوفاكيا، وفي مكاتبها الإقليمية الثمانية. وقد قام فريق العمل بتنفيذ دراسة أولية، وخلال الإعداد للعمل الرقابي، بحث الفريق عن أعمال رقابية مماثلة أو مشابهة منفذة في وسط أوروبا. وقد تم فحص عدد من المواقع الإلكترونية للأجهزة العليا للرقابة في المناطق التي فحصت، ولوحظ بأن مثل هذا العمل الرقابي ربما كان الأول من نوعه.

والتمويل للجامعات والكليات العامة السلوفاكية يتم تنفيذه وفقاً لقانون الجامعات والكليات. ومن عام 4114 حتى تاريخ تنفيذ هذا العمل الرقابي، تم تعديل القانون 42 مرة. وعلى الرغم من أنه كان هناك أكثر من 41 تشريعاً بمرتبة قانونية مختلفة تتراوح بين قانون، وأمر، أومرسوم يتعلق بالجامعات والكليات العامة. ومن عام 4114–عام 4112، تعاقب على الوزارة سبعة وزراء. وفي تموز عام 4112 تم تعيين وزير جديد. وعلى الرغم من أن مثل هذا التغيير في المناصب لم يكن له علاقة بنتائج العمل الرقابي، إلا انه أدى الى زيادة في عدم استقرار وتعقد وغموض في أنظمة التعليم.

	عدد الخريجين الذين عينوا عن العام:								
	السنة المالية 1/21/ 4111	السنة المالية 2/21/ 4111	السنة المالية 1/21/ 4111	السنة المالية 2/21/ 4111	السنة المالية 4112/1/21	السنة المالية 4112/2/21	السنة المالية 4118/1/21	السنة المالية 4118/2/21	السنة المالية 4111/2/21	السنة المالية 4111/1/21
عدد الخريجين										
جامعة 2 على الأقل	3,049	1,420	3,125	1,508	2,518	1,614	4,474	968	2,424	866
كليات 2 و1 على الأقل	86	4,925	274	4,582	269	4312	204	1 822	84	1988
كليات 1 و14 على الأقل	211	153	957	140	793	103	357	43	187	35
أخرى عددها 14 على الأقل	78	313	312	230	275	110	73	70	66	69
الاجمالي	**3,424**	**6,811**	**4,668**	**6,460**	**3,855**	**6,139**	**5,108**	**2,903**	**2,761**	**2,958**
النسبة المئوية										
جامعة 2 على الأقل	89.0	20.9	66.9	23.3	65.3	26.3	87.6	33.3	87.8	29.3
كليات 2 و1 على الأقل	2.5	72.3	5.9	70.9	7.0	70.2	4.0	62.8	3.0	67.2

المصدر: دراسة أعدت من قبل فريق العمل الرقابي وذلك بناءً على بيانات مكتب العمل، ومكتب الشؤون الاجتماعية والأسرة، ومكتب الضمان الاجتماعي ، ومكتب تسجيل الأعمال، ومكتب التجارة.

المخرجات الرقابية

بنيت النتائج التالية على تحليل المخرجات الرقابية:

- **خلال السنوات التعليمية 4111/4111، و 4114/4111، بلغ عدد خريجي الجامعات والكليات العامة الذين لم يلتحقوا بسوق العمل10212 (11.2 بالمئة)، وهذا يعني أنه وبناءً على معدل الانفاق على الخريج الواحد والبالغ80111 يورو، (10111 يورو لكل سنة لمدة خمس سنوات)، بلغت عدم فعالية صندوق موازنة الدولة للمدى القصير نحو1101110111 يورو.**
- **بناءً على مسح نشر من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية سلوفاكيا (تم تعبئة وتقييم10428 استبانة)، هناك 22 بالمئة من الخريجين قد تمكنوا من الحصول على انماط من التوظيف ضمن مجال تخصصاتهم العلمية، و1102 بالمئة من الخريجين تمكنوا من الالتحاق بوظائف بدوام كامل ضمن مجال دراستهم.**
- **خصصت الوزارة تمويلات للجامعات والكليات السلوفاكية وفقاً لعدد الطلاب الملتحقين- في حين أخذت المعايير الأخرى بشكل هامشي. والتمويل بناءً على عدد الطلاب لم يأخذ بالاعتبار نوع التعليم، أنشطة علمية أو بحثية،أو نسبة توظيف خريجي الجامعات والكليات.**
- **اشتملت منهجية تخصيص الأموال على معامل محدد لقابلية التحاق الخريجين بسوق العمل، ومع ذلك فلم يتم ايلاء هذا المعامل الدرجة الكافية من التقييم، وعند تحديد معامل استخدام الخريجين، استخدمت الجامعات والكليات السوفاكية بيانات حول البطالة بين الخريجين والتي كانت مختلفة عن البيانات التي جمعت من قبل فريق العمل الرقابي. وقد فحص فريق العمل الرقابي240411 خريجاً في 811 برنامجاً دراسياً في عشر كليات وجامعات للسنوات المالية 4111/4111 و4111-4114، ووفقاً لمنهجية الجامعات والكليات العامة السلوفاكية فقد بلغت نسبة البطالة خلال تلك الفترات 4.1 بالمئة، وبالنسبة لفريق العمل الرقابي كانت النسبة 11.2**

بالمئة.

- بعد استخلاص دراساتهم، كانت نسبة البطالة بين الخرجين على النحو التالي: 41 بالمئة كان عليهم انتظار ثلاثة أشهر لكي يحصوا على عمل، و11 بالمئة انتظروا ستة أشهر. البطالة الطويلة الأمد التي استمرت (أكثر من 14 شهر) سجلت كنسبة تراوحت بين 2.4-2.2 بالمئة.
- العلاقة بين سوف العمل وعدد الخرجين لم تكن متوازنة، وقد أدى عدم التوازن هذا إلى ارتفاع عدد الخرجين العاطلين عن العمل.
- البيانات التي تم الحصول عليها من مكتب الضمان الاجتماعي، ومكتب تسجيل الأعمال والمكتب التجاري تؤكد بأنه يوجد هنالك خريجين من لم يتمكنوا من الحصول على وظائف ضمن مجال تخصصاتهم الدراسية.
- إن الآلية الحالية لتخصيص الأموال لكل جامعة أو كلية لم تعالج بشكل كامل الوضع الناجح للخرجين في سوق العمل.
- لا يوجد هنالك خطة لموائمة عدد الطلاب مع الإحتياجات الفعلية للعمالة المحلية. وفي حين أنه يوجد هناك إمكانية لتدريب الخريج على القيام بوظيفة مهنية، إلا مثل هذه الجاهزية لاتضمن قدرة الخريج على ايجاد وظيفة ضمن المجال المطلوب.

- العلاقات بين الطلاب، والمحاضرين، والبطالة بين الخرجين، والنفقات الحالية لم تظهر أية عناصر اعتمادية خطية- وعند مستويات مقارنة لقيم مؤشرات فردية، تباينت أرقام البطالة بشكل كبير.
- لم توفر الملخصات الإحصائية بشأن التوظيف مراجعة موضوعية بشأن وضع الوظائف المهنية للخريجين.
- لم تطلب الوزارة من الجامعات والكليات السلوفاكية متابعة وتقييم مؤشرات الوفاء المالي والفعلي بهيكلة وأهداف ومؤشرات القياس- حيث شكل ذلك مخالفة لقانون وأنظمة المالية والموازنة.
- بعض الأهداف ذات المؤشرات القياسية لم تكن واقعية أو ممكنة التحقيق مثل هدف الوصول الى نسبة تقل عن 1.1 للعمال العاطلين عن العمل مع نهاية عام 4114.

في عام 4111، قامت الوزارة بإعداد وثيقة بعنوان "خطة طويلة الأمد للتعليم، والبحث، والتطوير، والأنشطة الفنية والابداعية، للكليات والجامعات حتى عام 4112"، والتي تمت المصادقة عليها من قبل الحكومة. وكان على الوزارة القيام بتحقيق الأهداف، وأن تعد تقريراً سنوياً حول مدى التقدم المتحقق في تحقيق الأهداف والمهام، وأن تعد جداول بشأن آخر التطورات على الخطة الطويلة الأمد. ولم يكن تحقيق الأهداف مضموناً، لأنه بعد الإنتخابات البرلمانية التي اجريت في حزيران عام 4111، قامت الحكومة الجديدة بإلغاء المهام. وقد بين فريق العمل الرقابي بأن الإجراءات الكفيلة بضمان الأهداف التعليمية لم تكن محددة، وأن التعديل على قانون الجامعات والكليات من عام 4114 لم يتم، وأن التمويل

المخصص للكليات والجامعات من قبل الوزارة لم يكن محدداً نسبة لاحتياجات سوق الوظائف.

ولم تقم الوزارة بالمشاركة في عملية إيجاد البرامج الطلابية سواء الجديدة أو الموجودة– بل كانت هذه الناحية مهمة حصرية للجامعات والكليات العامة السلوفاكية. وتنظر الجامعات والكليات العامة إلى التعليم الجامعي والبرنامج الدراسي الجديد على أنه انعكاس كامل لإحتياجات سوق العمل على المستويين الإقليمي والوطني، بغض النظر عن حقيقة أن مؤشرات الوظائف وعمالة الخريجين تبرهن على اتجاه مختلف.

توصيات الجهاز الأعلى للرقابة

1. **مراجعة منهجية تخصيصات التمويل للجامعات والكليات العامة، وبحث إمكانية منح معاملة تفضيلية لتلك الجامعات والكليات التي يحصل خريجوها على وظائف.**
4. **إعادة تقييم الأهداف الموجودة للبرامج الفرعية للوزارة، وتحديد أهداف جديدة تعكس الإحتياجات الفعلية للمجتمع.**
2. **تطوير وتطبيق أدوات لتأمين بيانات محدّثة وموثوقة لمتابعة وضع الخريجين في سوق العمل.**
2. **يجب على الوزارة أن تقيّم وتعدّل الطرق التي تقوم من خلالها بتخصيص التمويل، وبالطريقة التي تضمن زيادة نسب التوظيف.**
1. **إعادة تقييم برنامج الإصلاح الوطني لجمهورية السلوفاك للفترة القادمة وفقاً للبيان الرسمي لحكومة جمهورية السلوفاك للأعوام 4114–4111.**

---

1. **ايجاد علاقات اتصال بين الجامعات العامة والتوظيف، ومكاتب الشؤون الإجتماعية والأسرة، بالطريقة التي توفر عملية الوصول إلى البيانات الفعلية فيما يتعلق بوضع سوق العمل للخريجين. وتتوقع هذه التوصية تعاون مع الوزارة من خلال عملية أستخدلم واسعة واسعة النطاق لنظام معلومات خدمات التوظيف.**

وقد تبنت الوزارة بعض الإجراءات بناءً على توصيات الجهاز الأعلى للرقابة. وسوف يتم التقرير بشأنها خلال عام 4112.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية سلوفاكيا على العنوان الالكتروني:
Info @nku.gov.sk

تقييم مستقل لمذكرة التفاهم بشأن التعاون بين الانتوساي والمانحين والمنفذة من قبل اللجنة التوجيهية

في عام 4112، تم توقيع مذكرة تفاهم من قبل الانتوساي وخمس عشرة جهة مانحة، والتي أسست لشراكة عرفت *بمذكرة التعاون بين الانتوساي والمانحين*. ويوجد اليوم 41 شريكاً في هذا التعاون. والهدف من هذا التعاون هو تحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية، من خلال توفير دعم أكثر فعالية. ومن ضمن أهداف مثل هذا الدعم، وفقاً لمباديء تفعيل الدعم المتفق بشأنها، هو تحسين إجراءات الأجهزة العليا للرقابة، وإجراءات المانحين على حد سواء.

وقد تم إدخال تقييم مستقل للتعاون ضمن برنامج عمل مذكرة التعاون بين الآنتوساي والمانحين لعام 4112-4111، وذلك وفقاً لما أقرته اللجنة التوجيهية في لندن في شهر تشرين ثاني 4114. وتقييم التعاون بين الانتوساي والمانحين، ربما شكل التجربة الأولى بالنسبة للانتوساي للانخراط في تقييم خارجي مبني على براهين، يتفحص ويستند الى اثباتات على مستوى الجهاز الاعلى للرقابة على المستوى الدولي على حد سواء، واتخاذ القرار بشأن تنفيذ هذا التقييم يعكس الأهمية التي توليها أطراف التعاون للتوصل إلى اثباتات قوية تدعم الدعم المالي المستقبلي للأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية.

وقد تم اختيار المؤسسة الاستشارية الدولية Ecorys لتنفيذ هذا التقييم. وقد تم هذا الإختيار من خلال تطبيق إجراءات تعاقد دولية منافسة. وهذا المؤسسة هي متخصصة في مجال التقييمات الخارجية ودعم الإدارة المالية العامة ومن ضمنها الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية.

وقد استمر الدعم تشغيلياً لمدة أربع سنوات. وفي حين أن بعض النتائج الأولية قد اصبحت واضحة الآن، إلا أنه لابد من الاعترف بأن التعاون لايزال في مرحلة مبكرة. ومع ذلك، فإن أعضاء اللجنة التوجيهية قد اتفقوا بأن التقييم عند هذه المرحلة سوف يسهم في ناحيتين اثنتين هما: أولاً، سوف يقيم النتائج الأولية التي حققها التعاون حتى الآن. وثانياً، سوف يحدد الدروس المستفادة. ومن الممكن أن تستخدم هذه الدروس فيما بعد في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعاون.

وفي ضوء قصر فترة التعاون التشغيلي، فسوف يكون من الضروري، وبهدف إضافة قيمة، أن يربط التقييم بين الهدفين.

وقد وافقت اللجنة التوجيهية للتعاون بين المانحين والانتوساي على توفير إطار عمل لتوجيه هذا التقييم. ويقترح إطار العمل مجموعة من معايير التقييم، وأسئلة تقييمية، ومعايير للحكم على التقييمات. وسوف يتم هيكلة تقييم التعاون ضمن ثلاثة أعمدة، وسوف يتم تطوير معايير للتقييم تحت كل عمود من تلك الأعمدة:

.

- العمود 1 قياس وتصميم التعاون-الأنشطة، والنتائج التي تم التوصل إليها، وترتيبات الحاكمية بشكل عام- مقابل المباديء التي تضمنتها مذكرة التفاهم بشأن التعاون.
- العمود 4 تقييم تصرفات الجهاز الأعلى للرقابة والمانحين مقابل هذه المباديء نفسها، وتقييم اسهام التعاون في إحداث التغييرات في التصرفات.
- العمود 2 تقييم التغيرات في أداء الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية، والسعي لتحديد مساهمات التعاون في تلك التغيرات.

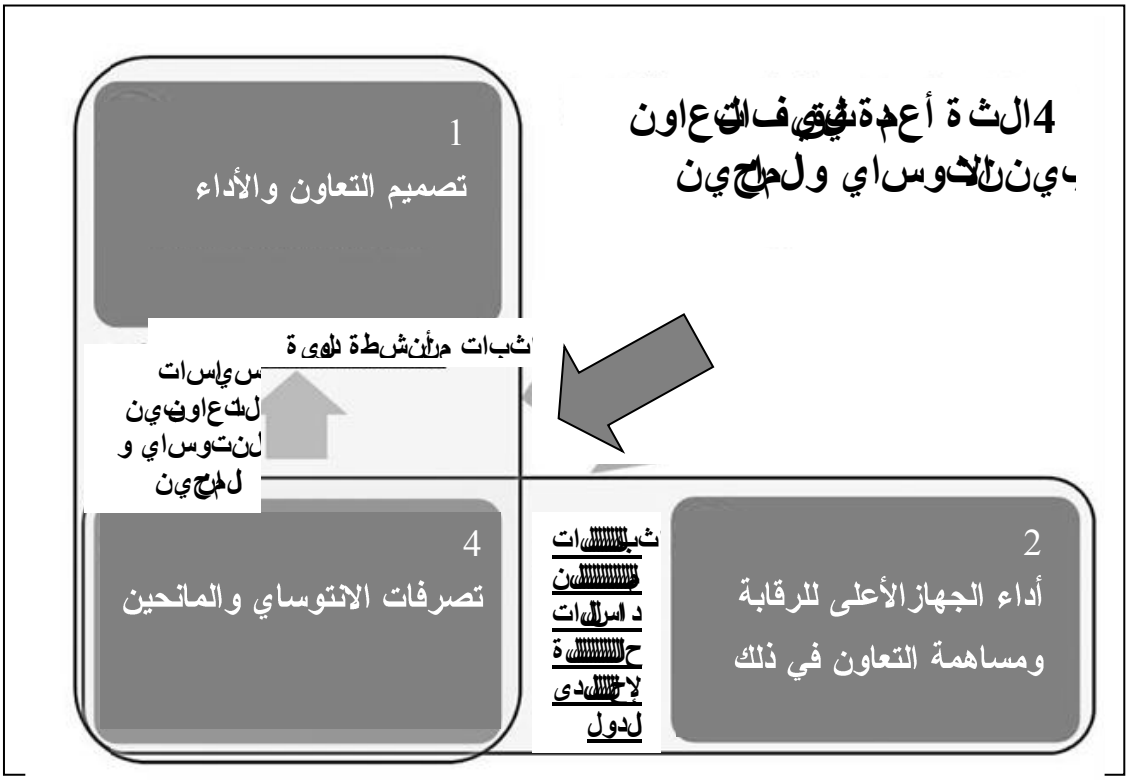

وهنالك تحديات منهجية تواجه عملية تقييم مبادرات الدعم الدولي مثل مبادرة تعاون الانتوساي والمانحين. ويجب أن يأخذ التقييم بالاعتبار تأثير العوامل الخارجية، وكذلك الإطار الزمني القصير للتعاون، وعدم وجود تصور حقيقي لما سيكون عليه الحال في حالة غياب التعاون، لكي يصبح بالامكان مقارنة النتائج.

هذه التحديات التقييمية سوف يتم تلبيتها من خلال تطبيق نظرية تحليل التغير: أولاً، من خلال تحليل الإجراءات التي يفترض أن تؤثر أنشطة التعاون من خلالها على سلوك المانحين والأجهزة العليا للرقابة وأداء الأجهزة العليا للرقابة. ثانياً، من خلال جمع أدلة إثبات لتحديد ما إذا كانت تلك الإجراءات تحدث في الواقع العملي.

تتضمن عملية جمع البيانات مايلي:

1. فحص وجهات نظر العملاء.
4. تنفيذ دراسات حالة متعمقة.
2. إجراء المزيد من دراسات الحالة المكتبية.
2. استخلاص نتائج من مجموعة دراسات الحالة.
1. إجراء تحليل مقارن نوعي لتحديد المعايير الكافية والضرورية للإسهام في تحسين أداء الأجهزة

العليا للرقابة.

وسوف يتم جمع الأشكال المختلفة للاثبات لتعزيز كفاءة الاستنتاجات.

وقد تمت مناقشة المنهج التقييمي المقترح، مع المقيمين خلال اجتماع اللجنة التوجيهية السابع لتعاون المانحين والانتوساي المنعقد في باريس في 11 ايلول 4112. وسوف يشكل التقييم مجال التركيز الأساسي للتعاون للأشهر الثمانية القادمة، ويتوقع أن يصدر تقرير نهائي مع نهاية شهر نيسان 4111. وتشجع اللجنة التوجيهية للمانحين والانتوساي جميع الأجهزة العليا للرقابة على المشاركة- من خلال الوثائق، والمشاركة في المسوحات والمقابلات، والمساهمة في إعداد دراسات الحالة- لضمان فعالية التقييم. وسوف تلعب نتائج التقييم دوراً رئيساً في تقييم مدى التزام الانتوساي والمانحين بالمباديء المتفق بشأنها خلال اجتماع بروكسل قبل خمس سنوات، وسوف تسهم في تشكيل مستقبل التعاون.

مجموعة عمل الافروساي حول الرقابة البيئية تجتمع في كينيا

بتنظيم تشاركي بين أمانتها العامة والجهاز الأعلى للرقابة لدولة كينيا، عقدت مجموعة عمل الرقابة البيئية للأفروساي اجتماعها السنوي الرابع خلال الفترة 41-21، ايار 4112. في مومباسا، كينيا.

وقد ضم الإجتماع نحو 111 مشارك يمثلون الأجهزة العليا للرقابة (بما في ذلك 14 رئيس جهاز أعلى للرقابة) الى جانب منظمات من 48 دولة أفريقية، وأوروبية، وآسيوية. والهدف من عقد الاجتماع هو تحسين خبرات المشاركين في مجال أفضل الممارسات والمعايير المطبقة في أعمال الرقابة البيئية، واتاحة الفرصة أمامهم لتبادل المعارف والخبرات من خلال المناقشات.

وقد حضر حفل الافتتاح رئيس الجهاز الأعلى للرقابة للكميرون، السيد هنري ايبي أيبيسي، الذي عمل أيضاً كرئيس لمجموعة عمل الأفروساي حول الرقابة البيئية.

والموضوع الأبرز الذي هيمن على الخطابات، والملاحظات، والعروض هو الحاجة إلى ضمان أن التطور الاقتصادي الاجتماعي في أفريقيا يأخذ بالإعتبار الحاجة الى الإدارة الرشيدة والحفاظ على البيئة. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، فقد أكد المشاركون على أن للأجهزة العليا للرقابة دور هام تلعبه من خلال مراقبتها ونصائحها. ومع ذلك، فإن فعالية الأجهزة العليا للرقابة في هذه الناحية لايمكن أن تكتمل ما لم يتوفرلديها معرفة جيدة بالمعايير، والمنهجيات، والأدوات، وأفضل الممارسات في مجال الرقابة البيئية.

وخلال الأيام الثلاثة الأولى للاجتماع، ناقش المشاركون الموضوعات التالية:

- **الأبعاد المختلفة للبيئه.**
- **الاتجاهات وآخر التطورات في مجال الرقابة البيئية.**
- **مسودة خطة عمل مجموعة عمل الاسوساي حول الرقابة البيئية للأعوام 4112-4111.**
- **الموارد الطبيعية، النفايات، وقضايا المياه.**
- **الحوكمة البيئية وتأثير الأنشطة البشرية على البيئة.**
- **تلوث الهواء، وإدارة الأراضي الرطبة، وإدارة النظم البيئية.**
- **تجارب مجموعات العمل الإقليمية الأخرى.**

وقد حضر الإجتماع أيضاً شركاء ماليون وفنيون من الوكالات التعاونية الألمانية الاتحادية، ومؤسسة الرقابة الشاملة الكندية، والبنك التنموي الأفريقي، والبرنامج البيئي للأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة، ومبادرة الشفافية، والصناعات الاستخراجية، وسلطة الإدارة البيئية الوطنية لكينيا، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

القرارات

بعد مناقشات بشأن ما لايقل عن 21 عرض تم تقديمها خلال الإجتماع، تم التوصل الى القرارات التالية:

- **من أجل زيادة تأثير التقارير الرقابية البيئية، فإن الاجهزة العليا للرقابة مدعوة الى تنسيق جهودها وبحث مشاكلها البيئية، على مستوى دولي، وذلك من أجل تأسيس حلقة وصل دائمة بين القضايا البيئية، والإقتصادية، والمجتمعية.**
- **تمت المصادقة على خطة عمل مجموعة عمل الافروساي حول الرقابة البيئية.**
- **يتعين على الأجهزة العليا للرقابة الإستمرار في بناء قدراتها في مجال الرقابة البيئية من خلال المشاركة في البرامج التدريبية مجموعة عمل الأفروساي، ومجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية، وكذلك الاستفادة من الفرص التدريبية المتاحة من قبل المركز الدولي للرقابة البيئية والتنمية المستدامة الذي تستضيفه الهند.**
- **وفيما يتعلق بالعمل الرقابي التعاوني على نهر النيل المقرر من خلال خطة العمل لعام 4112-4111، فسوف تقوم سكارتارية مجموعة عمل الأفروساي، بإجراء مشاورات مع مجلس وزراء لجنة حوض نهر النيل، والأجهزة العليا للرقابة العشر المشاركة لبحث مدى إمكانية القيام بعمل رقابي تعاوني.**
- **وسوف تقوم الأجهزة العليا للرقابة المعنية وبالتعاون مع سكرتارية مجموعة عمل الافروساي حول الرقابة البيئية بتطوير مشروع رقابي تعاوني للمصادقة عليه من قبل اللجنة التوجيهية لمجموعة عمل الأفروساي حول الرقابة البيئية قبل الاجتماع السنوي الخامس.**
- **وقد تم انتخاب اللجنة التوجيهية لمجموعة عمل الأفروساي حول الرقابة البيئية، حيث أصبحت تضم في الوقت الحالي الأجهزة العليا للرقابة لكل من الكميرون كرئيس، وكل من الكونغو، ومصر، وكينيا، والمغرب، والنيجر، وزامبيا.**
- **وسوف يعقد الاجتماع السنوي الخامس لمجموعة عمل الافروساي حول الرقابة البيئية في المغرب عام 4111.**
- **وسوف تستكمل السكرتارية مناقشاتها مع الجهاز الأعلى للرقابة لنيجيريا خلال الإجتماع السنوي السادس.**

إدراك الحاجة إلى حماية البيئة

اتيحت الفرصة أمام المشاركين في الإجتماع السنوي الرابع لمجموعة عمل الأفروساي حول الرقابة البيئية للذهاب في رحلة بيئية نظمت لهم من قبل مستضيف الإجتماع الجهاز الأعلى للرقاب لدولة كينيا. وقد قام المشاركون بزيارة إلى موقع المتنزة البحري حيث أعجبوا بالتنوع الحيوي البحري لكينيا. ودهشوا بطول أعمار الزواحف البحرية، والتي يبلغ أعمار عدد كبير منها أكثر من قرن. ويرى بعض المشاركين بأن حماية وجود الزواحف يتطلب استراتيجيات تنموية أفريقية- وإلا فقد لايصبح بإمكان الأجيال القادمة رؤية أنواع معينة إلا من خلال الصور في الكتب، بدلاً من رؤيتها على أرض الواقع.

ولمعرفة المزيد حول مجموعة عمل الافروساي بشأن الرقابة البيئية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني:

http://www.environmental-

اليوروساي

الابتكار كمفتاح لاغنى عنه للمستقبل

لمحات حول مؤتمر اليوروساي التاسع

- استضيف مؤتمر اليوروساي التاسع من قبل محكمة الرقابة الهولندية في هيغ، هولنـــدا، خلال الفترة 21-22 حزيران، 1024.
- موضوع المؤتمر: الابتكار
- خلال المؤتمر التاسع، تسلمت هولندا من البرتغال رئاسة اليوروساي لمدة ثلاث سنوات.
- واليوروساي هي المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاســبة. والتـــي تأسست عام 2220، ويبلغ عدد أعضائها في الوقت الحالي 50 عضواً (الأجهــزة العليــا للرقابة لـــ 42 دولة أوروبية إلى جانب محكمة المدققين الأوروبيين)، والأمين العام الدائم لليوروساي هو الجهاز الأعلى للرقابة لإسبانيا.

في عالم تسود فيه سائل الإتصال المتطورة بشكل متسارع، ويشهد تدفق للمعلومات المفتوحـــة التـــي تغير معنى المعلومات العامة، تواجه الأجهزة العليا للرقابة خيار : إما التكيف مع التحولات التكنولوجية والإجتماعية، أومخاطر فقدان أهميه وجودها. والتحدي بالنسبة للأجهزة العليا للرقابـــة هـــي التكيّـــف بالطرق التي تضمن أن مثل ذلك التكيف سوف لن يكون على حساب التضـــحية بمعـــايير الجـــودة أو الالتزام بالشفافية. وتقوم الأجهزة العليا للرقابة بتنفيذ عمل لتسهيل التحسينات في العمليات الحكومية، ولكن إذا لم يتم قراءة تقاريرها على نطاق واسع أو يتم تبادلها أو فهمها، فما هو التأثير الـــذي مـــن الممكن أن تحدثه عندئذٍ؟

وقد ناقشت الوفود الطرق المختلفة لمعالجة هذه المسألة خلال مؤتمر اليوروساي التاسع المنعقد في 11-12 حزيران في هيغ، هولندا. وكان الموضوع المركزي للمؤتمر "الابتكار". وقد القى السيد بن فروابن، الرئيس التنفيذي السابق للشركة العالمية الفرنسية لأجهزة الاتصالات Alcatel-Lucent، خطاباً ناقش من خلاله الخطوات المتسارعة للتغيير في المجتمع المعاصر. وأشار السيد فيروين إلى زمن مشابه من التحديث : مثل تفوق شعبية السفن البخارية على السفن الشراعية. واصفاً كيف كانت ردة فعل إحدى شركات السفن الشراعية الكبرى إزاء هذا التحدي من خلال إعادة تصميم سفنها لجعلها تبحر بطريقة أفضل. ولم تفهم هذه الشركة بأنه في الوقت الذي كان فيه النقل البحري الشراعي الوسيلة الرئيسة للنقل عبر المياه، في الوقت ذاته الذي كاد أن يتراجع الى حد كبير بتفوق السفن البخارية.

وقد عقد ممثلون عن مكتب المراقب العام وديوان المظالم الإسرائيلي جلسة عمل، أشاروا من خلالها إلى أننا نشهد الآن ثورة معلوماتية تكافيء في نطاقها تلك التي حدثت بعد اختراع المطابع، عندما أصبحت المعلومات تنشر من خلال ذلك الكم الضخم من الكتب والصحف، وبسرعة لم يسبق لها مثيل من قبل. واليوم، فإن الطرق التي يستهلك فيها الناس المعلومات والأخبار هي في تغير متسارع، حيث تستمر محطات الإذاعة والتلفزة في فقدان مستخدميها شيئاً فشيئاً. ومع ذلك، فإن المحطات الرقمية تواصل زيادة عدد جمهورها، فهنالك حوال 814 مليون مستخدم فعال من خلال الفيس بوك، وأكثر من بليون مستخدم يزورون اليوتيوب كل شهر. ومع ذلك، فإنه لايوجد هنالك سوى 12 عضو ممن لديهم حضور على الفيس بوك من بين أعضاء اليوروساي الخمسين الحاليين. وإذا ما أنتجت الأجهزة العليا للرقابة محتويات ولم يتم تبادلها من خلال تلك المنصات، فكيف لها أن تضمن أن أعمالها ترى من قبل الآخرين؟

أعضاء لي واوساي يناقشون لطرق لتي من خلال هايمكنهفتتعزيز الاتك الفي أج وتوقف لاعلي الدقيقة

وفي جلسة أخرى، قامت وفود من استونيا وهنغاريا وجمهورية التشيك وهولندا بمناقشة الإستراتيجيات التي استخدمتها أجهزتهم العليا للرقابة بهدف التجديد في مجال الاتصالات. وفي وقت مبكر قبل إصدار التقارير الرقابية، يرسل الجهاز الأستوني القضايا الرقابية إلى المراسلين الصحفيين مرفقة بالأسئلة التي ستتم الإجابةعليها من خلال العمل الرقابي. وفي هنغاريا، يقوم الجهاز الأعلى للرقابة باجراء مقابلات مع مسؤولي الحكومة، وتسجيلها من خلال الفيديو لمتابعة تطبيق التوصيات الرقابية، ويقوم ببثها بعد ذلك من خلال موقعه الإلكتروني. وعند قيامه بعمل حول تكاليف ومنافع التعليم، قام الجهاز الأعلى للرقابة باستخدام الفيس بوك للاتصال بالأشخاص صغار السن، وقام بانشاء مجلس استشاري من الطلاب للحصول على ردود ومعلومات.

وقد ناقشت جلسات العمل المختلفة للمؤتمر أيضاً بعض التحديات الجديدة التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك استخدام البيانات المفتوحة، وتوفير النتائج الرقابية بشكل مرئي، واستخدام بعض الأدوات مثل الرسوم البيانية، والرسوم البيانية التفاعلية. وقد ناقش مقدموا العروض من مكتب التدقيق الوطني البريطاني كيف تغيرت بيئة الرقابة، لتضم مدى متزايداً من مصادر البيانات والبيانات المرتبطة والتغيرات التكنولوجية، والقدرة على الحوسبة. ولمجابهة تلك التحديات الجديدة، فسوف تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى المزيد من الاشخاص ممن يملكون مهارات تجمع بين مهارات معالجة البيانات، وتحليل البيانات، الى جانب المعارف المتعلقة بنظم تكنولوجيا المعلومات. ومن خلال ورشة العمل حول تصميم المعلومات، ناقش ثلاثة مسؤولين من محكمة الرقابة الهولندية أهمية التجديد في مجال تصميم المعلومات من أجل تحقيق المزيد من الوضوح في مجال ايصال الرسائل الرقابية، حيث تحدثوا حول الطرق التي يمكن من خلالها الجمع بين النصوص، والصور، والأرقام بما يسهم في تحقيق نشر فعال للرسائل الرقابية.

وهنالك أيضاً توقعات جديدة من المواطنين بشأن كيف يمكنهم المشاركة في أعمال الأجهزة العليا للرقابة. ومع تزايد تسهيل عملية الوصول إلى بيانات القطاع العام، فقد أصبح هنالك الآن " مدققين غير عاملين" من ضمن المواطنين، ممن لديهم المعرفة بكيفية استخدام التكنولوجيا لتنقيح المعلومات. وقد ناقش المشاركون في المؤتمر الطرق التي يمكن للأجهزة العليا للرقابة من خلالها التفاعل مع هؤلاء المواطنين والاستفادة من خبراتهم.

وقد كان هدف منظمو مؤتمر اليوروساي من عقد هذا المؤتمر ضمان أن جميع المشاركين سيعودون إلى أجهزتهم العليا للرقابة وقد تمكنوا من تطبيق فكرتين اثنتين على أقل تقدير. وخلال الأربعة أيام لانعقاد المؤتمر، تخطى المنظمون هذا الهدف من خلال توفير عدد كبير من الافكار الإبتكارية للوفود المشاركة، وثروة من المعلومات المتبادلة التي تسهم في ضمان الحفاظ على فعالية وأهمية الأجهزة العليا للرقابة في عملية صنع القرار لبلدانهم.

وللحصول على المزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:
http://www.eurosai2014.nl to learn more about the IX EUROSAI Congress 2014

توصيات مؤتمر اليوروساي التاسع

صدر عن مؤتمر اليوروساي التاسع ثماني توصيات– والتي يتوقع أن تسهم جميعها في مساعدة أعضاء اليوروساي على تعزيز ثقافة التجديد، والتعلم كل من الآخر، وتوجيه عقولهم للقيام بالأعمال بشكل مختلف.

وقد أوصى المؤتمر بما يلي:

1. **أن تتخذ اليوروساي الإجراءات لمعالجة التعارض المحتمل بين ثقافة التجديد وثقافة الإبقاء على الوضع القائم.**
4. **أن تعمل اليوروساي على تحفيز الإبتكار، التكلفة المخفضة، الطرق المستندة الى شبكات الانترنت، لكي تتمكن الأجهزة العليا للرقابة من تبادل وجهات النظر، والوثائق والخبرات.**
2. **أن تشجع اليوروساي الأعمال الرقابية التعاونية بشأن الموضوعات ذات العلاقة، وأن تسرع عملية اختبار المنهجيات الرقابية الجديدة، والتقنيات والمنتجات.**
2. **أن تعمل الانتوساي كقيادة تمثل القدوة فيما يتعلق بحوكمتها، وطريقة عملها.**
1. **أن تسعى اليوروساي الى تقييم مستقل لحوكمتها وطرق عملها – ويطلب من المجلس التنفيذي متابعة هذا الجانب.**
1. **أن تعمل الأنشطة المستقبلية لليوروساي على تعزيز روح المبادرة الشبابية لليوروساي.**
1. **ان تعمل اليوروساي على تيسير الأنشطة الكفيلة بتطوير قدرة الأجهزة العليا للرقابة على نشر الرسالة الرقابية بطريقة فعالة.**
8. **أن تعمل اليوروساى على تيسير مناقشة الفرص والتبعات بالنسبة للأجهزة العليا**

منظمة الاولاسيفس

حزمة أدوات الرقابة على أعمال الفساد للأجهزة العليا للرقابة للأولاسيفس

خلال اجتماع الجمعية العمومية الثالث والعشرين لمنظمة أمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيفس)، المنعقدة في شهر كانون أول 4112، في سنتياغو، تشيلي، تمت المصادقة على وثيقة "حزمة أدوات مكافحة الفساد للأجهزة العليا للرقابة لمنطقة الأولاسيفس" .

وهذه الوثيقة هي تجميع للأدوات المتعلقة بأفضل الممارسات والأدوات التشغيلية التي تم تطويرها حالياً من قبل الأجهزة العليا للرقابة لأمريكا اللاتينية والكاريبي بهدف ضبط أعمال الفساد. وقد تم تصنيف الأدوات كأدوات تستخدم لمنع الفساد والكشف عنه، وأدوات للشكاوى، وأدوات للاستفادة من مشاركة المواطنين. وتم أيضاً تضمين أدوات مستخدمة حالياً من قبل أجهزة أخرى غير الأجهزة العليا للرقابة، والتي قد يتم في النهاية تبنيها من قبل الأجهزة العليا للرقابة.

والهدف الرئيس لمجموعة الأدوات، هو زيادة الوعي بشأن بالطرق المختلفة لمكافحة الفساد باستخدام أفضل الممارسات المجرّبة والمستخدمة في كافة أنحاء أمريكا اللاتينية والكاريبي. والهدف هو أن تشكل تلك الأدوات مرجعية ودعم للأجهزة العليا للرقابة في تلك المناطق.

وبهدف تبادل أفضل الممارسات في أمريكا اللاتينية والكاريبي مع مجموعات اقليمية أخرى، فقد قامت الاولاسيفس بتوفير ترجمة لهذه الأدوات باللغة الاسبانية والانجليزية.

صندوق أدوات الاولاسيفس لكبح أعمال الفساد:

http://www.olacefs.com/Olacefs/ShowProperty/BEA%20Repository/Olacefs/Documentos/2014/DOC_14_091_03012014
03012014

للتعرف على المزيد حول منظمة الاولاسيفس يرجى زيارة الموقع الالكتروني

http://www.olacefs.com

الباساي

تعزيز الحاكمية والمساءلة

لمحات حول المؤتمر السابع عشر للباساي

- **استضيف المؤتمر السابع عشر للباساي من قبل مكتب المراقب العام لساموا في إبيا، ساموا خلال الفترة 12-41 آب 4112.**
- **الموضوع: دورالأجهزة العليا للرقابة في تفعيل الحاكمية والمساءلة لدول جزر الباسفيك.**
- **تم نقل رئاسة اليوروساي من السيدة دوريس فلوركس بروس، مكتب المدقق العام والمساءلة العامة لدولة غوام، الى السيد فيومانو كاميلو افيل، المراقب والمدقق العام لدولة ساموا.**
- **الباساي منظمة تضم 41 جهاز أعلى للرقابة في منطقة الباسيفيك.**
- **سبعة أعضاء من الباساي هم منخرطون بشكل فعال في الانتوساي.**
- **تعقد اجتماعات المنظمة سنوياً في بوليفيا، وميكرونيزيا، وميلانيزيا.**
- **شارك في المؤتمر رؤساء أوممثلون عن 44 جهازاً أعلى عضواً، وكذلك ممثلون عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) والمراقب العام لجنوب أفريقيا، ومحكمة الحسابات الفدرالية للبرازيل، ومكتب التدقيق الوطني للصين، وسكرتارية منتدى جزر الباسيفيك، واتحاد الحسابات الآسيوية والباسيفيكية، ووزارة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، وعدد من شركاء التنمية، من بينهم الوزارة الاسترالية للشؤون الخارجية والتجارة، ووكالة المساعدات الأسترالية، ومبادرة الانتوساي للتنمية، والبنك التنموي الآسيوي، والبنك الدولي.**

كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة تعزيز الحاكمية في الادارة العامة؟ وكيف يمكن للمدققين التأكد من سلامة تطبيق إجراءات المساءلة؟ تجمع ما يقرب من 11 شخص يمثلون 44 دولة، إلى جانب عدة منظمات، في ساموا خلال آب الماضي لمناقشة كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة في كافة منـــاطق الباسيفيك معالجة تلك الأسئلة بنجاح.

رئيس وزراء ساموا، تيوليبا سيلي ماليليغو، افتتح مؤتمر الباساي السابع عشر منوهـــاً بأهميتـــه، ومشيراً الى أن "موضوع المؤتمر– دور الأجهزة العليا للرقابة في ضمان حوكمة ومساءلة فعالـــة لدول جزر الباسيفيك– لايمكن أن يفوق أهمية العمل الحالي الذي تقوم بـــه الباســـاي حاليـــاً مـــع حكومات الباسيفيك" .

المؤتمر السابع عشر للباساي الذي عقد في ساموا، يناقش الموضوع الحالي الذي اقترحته ولايتها

المبادرات الأخيرة لمكتب التدقيق لدولة ساموا، برئاسة مستضيف مؤتمر الباساي الســـابع عشـــر، المراقب والمدقق العام السيد بابلالي افيل، قدم نموذجاً حول نوعية التقدم الذي تسعى الأجهزة العليا للرقابة في منطقة الباسيفيك إلى تحقيقه. وقد توّج مشروع التطوير المؤسسي للمكتب لعام 4111– 4111 بإصدار القانون الرقابي الجديد لعام 4112، الذي حقق الإستقلالية للجهاز الأعلى للرقابـــة. ومكتب تدقيق ساموا –الذي يقوم حالياً بنشر تقاريره من خلال موقعه الإلكتروني– يقوم في الوقت الحالي بتحديث تقاريره إلى البرلمان وتدقيقه للحسابات العامة وحسابات الوزارات، وقد تمكن حتـــى الآن من تحديث 21 بالمئة من أعماله الرقابية على المؤسسات والهيئات العامة.

وأشار رئيس وزراء ساموا، السيد تيولابا، الى أن مكتب تدقيق الدولة يشكل نموذجاً لبقية الأجهزة العليا في المنطقة. "يسرني أن أشير إلى أن الإصلاحات الرقابية المنفذة من قبـــل مكتـــب التـــدقيق لسموا من الممكن أن تستخدم لنشر وتسريع الإصلاحات في الدول النامية، التي سير علـــى خطـــى التطور في منطقة الباسيفيك، ولكنها لم تصل بعد الى مرحلة تطبيق أفضل الممارسات الموصى بها من قبل

الانتوساي و الباساي. وعبّر السيد لين بروفست، الأمين العام للباساي، والمراقب العام لـــ نيوزيلندا، عن أن الإصلاحات المنفذة من قبل مكتب تدقيق ساموا تمثل في الواقع أفضل الممارسات، وتشكل نموذجاً لمنطقة الباسيفيك.

السيد ايبا تيوتي، من مؤسسة (KVAC Consult) إحدى المؤسسات الاستشارية لمنطقة الباسيفيك، قدمت النصح لأعضاء الباساي بأن يكونوا سباقين في تطبيق الحاكمية الرشيدة. " أمامكم فرصة كمنظمة رقابية لطرح السؤال، الى أين نتجه الآن؟ " أعتقد بأن أجهزة الرقابة تتحمل المسؤولية الأولى بأن تكون المحرك للمنهجيات التي تمكن دولنا من المضي قدماً ".

أعضاء الباساي يناقشون التحديات والنجاحات التي شهدتها أجهزتهم العليا للرقابة على مر السنة الماضية

والرقابة هي الأداة التي تساعد في تحسين إدارة واستخدام الموارد العامة، لأن التدقيق في المحصلة يلعب دوراً في حاكمية ومساءلة دول الباسيفيك. وقد نوه المشاركون في المؤتمر الى أن الحاكمية الرشيدة هي مسؤولية كل فرد، وليس مسؤولية السياسيين والمدققين فقط. والحاكمية الرشيدة تتمثل في وضع الاستراتيجيات، ومراقبة أداء الهيئات العامة، وتيسير المساءلة الفعالة.

وقال السيد هياينغ جيانغ متحدثاً بالنيابة عن السيد لوجياي رئيس المجلس التنفيذي للانتوساي " الفساد هو الخطر الأكبر الذي يهدد الحاكمية، والرقابة الوطنية هي أداة قوية لمكافحة ومنع الفساد، وأصل الفساد هو استغلال السلطة العامة للحصول على منافع خاصة. والأجهزة العليا للرقابة في جميع الدول تمارس أدواراً رادعة من خلال مهامها الرقابية وأصبحت قوى لاغنى

وتبادل المشاركون في المؤتمر خبراتهم كمدققين يتعاملون مع حالات الغش والتلاعب، وناقشوا الطرق التي يمكن من خلالها معالجة تلك المواقف بشكل فعال. وقد تحدث السيد لين بروفست قائلاً "لقد لمست من خلال خبراتي أنه عندما يبدأ الناس بالحديث عن المشكلة، يبدأ التغيير " ويمكننا أن نسير بالاتجاة الايجابي في منطقة الباسيفيك".

وقد اتفق المشاركون في المؤتمر على أن المكسب الحقيقي من الممكن أن يتم من خلال التعاون الإقليمي الهادف إلى تحسين الشفافية والمساءلة من خلال تعزيز الحاكمية الرشيدة، وتوفير ضوابط داخلية قوية في الهيئات العامة، وقيام المراقبين العامين بتوفير تقارير رقابية جيدة إلى البرلمانات والهيئات التشريعية.

وأشار الأمين العام السيد لين بروفست إلى أهمية ربط الإهتمامات الإقليمية بالاعتبارات الدولية، قائلاً " الصورة الموسعة بشأن ما هو موقعنا وكيف يمكن أن نؤدي دورنا ضمن العالم ككل هو

نقطة انطلاق هامة لمؤتمرنا، على اعتبار أن الواحد منا لايملك حوكمة أو مساءلة ضمن فراغ" .

وقد أكد المتحدثون الرئيسيون في المؤتمر على ان التنمية المستدامة على مستوى العالم يمكن أن تتعزز من خلال استخدام الموارد العامة بصورة أكثر شفافية ومساءلة. وأشار الدكتور جوزيف موسر، الأمين العام لمنظمة الانتوساي إلى أن المساءلة هي جانب أساسي في تعزيز ثقة المواطنين بجميع الأجهزة العامة. ويتعين أن تكون تبعاً لذلك هدفنا المشترك في تحقيق الشفافية وتعزيز المساءلة ومكافحة الفساد، وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال تعزيز قدرات المدققين، يمكن للأجهزة العليا للرقابة تعزيز جهودها باتجاه تحقيق حاكمية ومساءلة أفضل. وأكد المتحدثون في المؤتمر على الحاجة إلى العمل مع مبادرات تطوير القدرات التي تنفذها الانتوساي من أجل البناء على القدرات والمعارف والمواد التدريبية لمبادرات الباساي.

وتحدث السيد كيمي ميكواتو، المراقب العام لجنوب أفريقيا، ورئيس لجنة الانتوساي لبناء القدرة، قائلاً" نحن نحتاج إلى إشراك كافة مناطق الانتوساي في عمل لجنة بناء القدرة " وعليه فنحن نحتاج لأن نفهم أنه لكي نضمن أن عمل اللجنة قد أصبحت واقعاً، فلا بد لنا من إشراك كافة المناطق". وأضافً " أنه يمكن لأعضاء اليوروساي الإستفادة مما يحدث في الباساي".

ومن ضمن المشاريع التطويرية لبناء القدرة في منطقة الباسيفيك هو مشروع التعاون التطويري لبناء القدرة بين مبادرة الانتوساي للتنمية والباساي.ومن ضمن الذين تحدثوا في هذا السياق أيضاً السيد ارشانا ب. شيرسات، نائب المدير العام، ورئيس تطوير القدرة لمبادرة الانتوساي للتنمية قائلاً "يوفر مثل هذا التعاون دعماً للباساي ويسعى الى تقويتها في المستقبل". ويشمل التعاون في مجال تطوير القدرة أيضاً البرنامج 2i لمبادرة تطبيق معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ودعم في مجال تطوير القدرة، وإطارعمل قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، وتعاون المانحين والانتوساي، والأعمال الرقابية التعاونية.

وصرح أعضاء الباساي بأن منطقة الباسيفيك قد تمكنت من بناء سمعة دولية نتيجة أعمالها التعاونية الإقليمية في مجال رقابة الأداء. وكان التركيز في السنة الماضية حول العمل الرقابي التعاوني بشأن التغير المناخي، والذي تمحور حول ثلاثة موضوعات رئيسة هي: الاستعداد لمخاطر التغير المناخي، تخطيط وإدارة مخاطر التغير المناخي، بما في ذلك، التعرية، ومخاطرها على الأمن الغذائي.

وتحدثت السيدة كلير كيلي مستشار العمل الرقابي التعاوني في البنك التنموي الآسيوي، من خلال تقريرها حول العمل الرقابي الإقليمي الباسيفيكي الرابع بشأن رقابة الأداء قائلة " لقد أظهرت

المخرجات الرئيسة للعمل المنسق بأن حكومات جزر الباسيفيك التي شملها العمل الرقابي هي غير مستعدة بشكل كافٍ للتأثيرات المناخية الحالية والمستقبلية، وأنها لاتملك آليات الاستجابة المخططة والممولة بشكل كافٍ للتكيف مع التأثيرات السلبية القصيرة المدى والطويلة المدى للتغير المناخي".

وأضافت بأن الخطوة القادمة لهذا العمل الرقابي التعاوني، سوف تتضمن الإستراتيجية الطويلة الأمد للباساي، والاستفادة من ترتيبات المجلس الاسترالي فيما يتعلق بترتيبات التوأمة بين المراقبين العامين، وتبني الدروس الناتجة عن أعمال رقابية تعاونية سابقة لتحسين منهجية العمل الرقابي التعاوني في مجال رقابة الأداء، ونشر قيم الأعمال الرقابية التعاونية والتنسيقية بين الأطراف الاقليميين ذوي العلاقة.

"الأعمال الرقابية المنسقة كاستراتيجية لبناء القدرة هي ليست غاية في حد ذاتها" وفقاً لما صرح به السيد لوسيانو دوس سانتوس داني، رئيس دائرة العلاقات الدولية في الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل أمام المشاركين في المؤتمر ملمحاً الى التجارب الأخيرة للاولاسيفس، وقال" انها وسيلة لتعزيز التعلم المشترك من خلال البرامج التدريبية النظرية والعملية، وتوليد منتجات ذات جودة عالية".

وبعد استكمال أربعة أعمال رقابة أداء تعاونية تركز على القضايا البيئية، سوف يتمحورالعمل الرقابي الإقليمي الخامس حول إدارة الدين العام. والعمل الرقابي التعاوني حول المساعدات الخارجية هو الآن قيد الإنجاز.

ومن خلال مراجعة أعمالهم على مر السنة الماضية، أثبتت الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منظمة الباساي إلتزامها بمباديء التعاون والتنسيق الإقليمي من خلال تعهدها بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للباساي للفترة 4112-4142. والجانب الرئيس للإستراتيجية الطويلة الأمد للباساي هي السعي الى تحسين ادارة واستخدام الموارد العامة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في مناطق الباسيفيك.

والخطة الاستراتيجية للباساي هي مركزة نحو الأجهزة العليا للرقابة، وتضع التدقيق وخاصة التدقيق المالي في مركزاهتمام الأجهزة العليا للرقابة، وتتبنى مسودة الانتوساي بشأن إطار عمل قياس الأداء، وهي أداة تطوعية لقياس ومتابعة أداء الأجهزة العليا للرقابة.

والأولوية الرئيسة للاستراتيجية الطويلة الأمد هي تمكين الأجهزة العليا للرقابة من الإسهام في تحسين مخرجات إطار عمل قياس الأداء. وسوف تقود الباساي الأجهزة الاعضاء وتساعدهم في التوصل الى مخرجات ايجابية، وسوف تقوم الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بتضمين الاستراتيجية ضمن خططها الاستراتيجية.

وأشار المتحدثون في المؤتمر إلى أنه يوجد هنالك منافع حقيقية للتعاون والتنسيق الإقليمي، وهنالك حاجة متواصلة لحشد المعارف والعمل بشكل تعاوني وتنطوي مراجعة الخطة الإستراتيجية على رغبة متواصلة للعمل الإقليمي ضمن دول الباسيفيك. وأشاد منظمو الباساي بأهمية العروض التي تقدمها الأجهزة الأعضاء الى المؤتمر من خلال تبادل التحديات والنجاحات التي يواجهها الأعضاء.

ومن خلال تلخيصه للعروض القطرية، أشار السيد لين بروفست الأمين العام للباساي إلى أن العروض قد القت الضوء على المكاسب الايجابية المتحققة خلال السنوات الخمسة الماضية، وبينت بأن جميع الأعضاء يقومون بتنفيذ مهامهم الرقابية بمستوى عالٍ من الكفاءة والثقة.

مصادر يمكن الرجوع اليها للتعرف على المزيد حول القضايا الناشئة من مؤتمر الباساي السابع عشر:

PASAI: *http://www.pasai.org*

Anti-Corruption Resources:
http://www.pasai.org/Resources/Anti+Corruption+websites.html

Capacity Development: IDI
http://www.idi.no

3i Community Portal: *http://www.idicommunity.org*

Cooperative Performance Audit Reports:
http://www.pasai.org/Resources/Reports++Publications/Cooperative+Performance+Audit+Reports.html

Environmental Auditing: *http://www.environmental-auditing.org*

Pacific Islands Forum Secretariat: *http://www.forumsec.org*

Performance Management Framework:
http://www.idi.no/artikkel.aspx?MId1=102&AId=704

Pacific Plan Review: *http://www.pacificplanreview.org*

مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية

اندونيسيا تستضيف اجتماع اللجنة التوجيهية الثالث عشر

لفود لمش القفي اجتماع الجنة لتوجي ية لثالث عشرفي ص واة جماعق في لمبوك، لدونيسيا

بصفته رئيساً للجنة الانتوساي حول الرقابة البيئية، استضاف الجهاز الأعلى للرقابة لاندونيسيا اجتماع اللجنة التوجيهية الثالث عشر لمجموعة عمل الرقابة البيئية، وذلك خلال الفترة 2-1 نيسان 4112، في مدينة سينجيجي، لومبوك. وقد حضر الإجتماع 28 مشاركاً من 11 جهازاً أعلى للرقابة، ومشارك من الجهاز الأعلى للعراق بصفة مراقب.

وقد ضم الإجتماع أجندة عمل لمناقشة واعتماد مخطط المشروع المدرج في خطة عمل مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية للفترة 4112-4111. وقد قام المشاركون بمراجعة سبعة مشاريع بحثية، من ضمنها مادة إرشادية، وأربعة مراجعات لمعايير التدقيق للأجهزة العليا للرقابة، ومجموعة برامج تدريبية متنوعة. وقد غطى الإجتماع أيضاً بعض الموضوعات مثل الوضع الحالي لسكرتارية مجموعة عمل الرقابة البيئية واستراتيجياتها لتحسين التعاون بين مجموعة عمل

الانتوساي حول الرقابة البيئية، ومجموعة العمل الإقليمية حول الرقابة البيئية.

وفيما يتعلق بالمسح المتضمن للخطوط العريضة وخطط المشروع ، فسوف يقوم كل مدير مشـــروع بإعداد مجموعة من الأسئلة. وسوف يتم تجميع هذ الأسئلة من قبل الأمانة العامة، وســـوف يـــتم توزيعها على جميع أعضاء مجموعة العمل الإقليمية حول الرقابة البيئية.

ج ت ف ل ا ع ل ج ر ل ل ق ل ت و ج ه ي ل ل ق ل ث ا ل ث ع ش ل ل ر ل م ج م و ع ة ع ف ل ل ن ت و س ل ا ي ص ل ل د ا ل ق ل ر ا ا ت ل ل ا ي ة

. ق ب ل ى م ج م و ع ة ع ج ل ا ل و ق ب ة ا ل ي ي ة ه ي ة أ ع ض ا د ي ه و ه م ا ل ج ه ا ز ا ل أ ع ل ى ل ل ر ق ب ة ل ل ب ا ه ي ا ل ا ل ج ا ل ع ل ى ل ل ر ق ب ة ا ق ل ي ر ا ج ا ل ج ه ا ز ا ل أ ع ل ى ل ل ر ق ب ة ض ي ي ج ي ا. ت ض ه م ج م و ع ة ع ج ل ا ل ت و س ا ي ا ل ا ي ة 11 ج ا ز ا ل ى ل ل ر ق ب ة.

4. ل ف ق ل ا ض ة ا ل ت و ج ي ة ع ل ى ى ى س ع ة م ش ر و ع ا ت ب خ ة ج ا ل ت ي ت ض ه م د ل ي ل ا ر ش ا د ي و أ ب ع ة م ر ا ج ع ا ت ل م ع ي ر د و ل ي ة ل ه ج ى ا ل ع ا ل ى ا ل ر ق ب ة.

2. ت ب ى ا ل ر ن ا م ا ل ت ج ر ي ب ي ا ى د ل ي ا ل ف ي ف ي ا ل ض ت د ى ا ل ت ج ر ي ب ي ل د ل ي ف ي ج ي ر ج ا ل ض و ج ا ن ا ن م ق ر ر ا ل ا ل ا ف ت ر ل 12-41 ج 4112.

2 ب ن م ل ى د ا ر ن ش ر ل ط ا ل ى ر ا ل ض ر ط ف ي ي ح ي ر ا ن ع ا 4112 ب ت و ى ف و ا ل ش ر ل ه ن ا ل ا ل م و ع ا ل ا ل ك ت ر و ن ي

http://www.environmental-auditing.org/Home/GreenlinesNewsletter

1. ل ع م ل ي ة ت و ز ي ع ا ل ك ت ي ب ا ل ت ج ر ي ب ي ح و ل ا ل ر ق ب ة ع ى ا ل غ ا ب ا ت س و ف ي ت ح ت ى ي م ع ا ه ن ق ب ل ا ل ج ه ا ز ا ل أ ع ل ى ل ل ر ق ب ة ل أ د و ي ا.

1. س و ف ت و ا ص ل م ج م و ع ة ع ج ل ا ل ر ق ب ة ا ل ي ي ة ت ع ا ي ا ت ع ا ن ه ا م ع م ج م و ع ة ا ل ع م ل ا ل ا ل ي م ي ة ح و ل ا ل ر ق ب ة ا ل ي ي ة م ن ا ل ل ت ب ا د ل ب ر ا ف ي م ج ا ل ا ل م و ض ه ى ع ا ت ا ل م ر و ع ا ت ا ل ق ا ب ل ي ة ع ت ر ج ة م ر ي ا ت م ج م و ع ة ا ل ع ج ل ت و ز ي ع ا ل ى ض ا ل ت ط ا ل ر ق ب ي ة.

1 ي و ج د ل م ج م و ع ة ع ج ل ا ل ت و س ا ي ح و ل ا ل ر ق ب ة ا ل ي ي ة أ ب ع ة أ ع ض ا د ل ج ا ر ف ر ع ي ة ض ا ف ي ة ف ي ا ل م و ض و ع ا ت ا ل ت ا ل ي ة:

ا ل و ف و ر ا ت ف ي م ج ا ل ل ا ق ة.
4(ا ل ي ا ق ب ح ر ي ة.
2(ا ل ر ق ب ة ع ل ى د ا ر ط ا ل ف ي ا ت
2(ا ل ق ي م ا ل ي ي
1(ا ل ق ي م ا ل ي ي ل ل ج ا ز ا ل أ ع ل ى ل ل ر ق ب ة ت ن س(

ح ا س ف ي ا ل م م ل ك ة ا ل أ ر ي ة ا ل ه ا ش ي ة

الخطوات القادمة:

1. **سوف يقوم مدراء المشروع بتعديل خطة المشروع بناءً على المدخلات التي يتم تسلمها من أعضاء اللجنة الدائمة . وسوف تقوم الأمانة العامة بمتابعة تطبيق خطة المشروع بناءً على معايير واضحة، وسوف تقوم بإعداد وقائع اجتماعات وتوزيعها على كافة الوفود للحصول على آرائهم.**
4. **في إطار الإعداد لإجتماع الجمعية العمومية السادس عشر لمجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية في الفلبين، سوف تقوم الأمانة العامة بإعداد مسودة اجندة العمل للإجتماع. وسوف تقوم الأمانة العامة أيضاً بإجراء مسح حول اختيار الاولويات بالنسبة للموضوعات التي ستطرح خلال الجلسات الأولية والموازية. وسوف تشكل الموضوعات التي سيتم اختيارها القاعدة لإعداد أجندة العمل وإعداد الترتيبات المتعلقة بالمتحدثين.**

السيد هادي بيورنومو، رئيس مجلس الرقابة الأندونيسي، صرح "بأن للحكومة دور تلعبه في حماية البيئة من الأنشطة البشرية. " بصفتنا أجهزة رقابية علينا فلدينا مسؤولية هامة لمراقبة ما اذا كانت الحكومة قد قامت بواجباتها بشكل سليم من أجل حماية البيئة. ونظراً للطبيعة الدولية للتنمية المستدامة، فإنه يتعين على جميع الدول أن تتعاون، ويجب علينا أن نوحد جهودنا في سبيل إيجاد وتصميم الحلول. وإذا ما قمنا بعمل جماعي، فسوف نتمكن من احراز نتائج أفضل مما لو عمل كل واحد بمفرده". وكان قد سبق خطاب السيد بيورنومو كلمة ترحيبية لأحد اعضاء مجلس الرقابة الدكتور علي موسى، والذ قال في كلمته بأنه واثق من أن الاجتماع سوف يضمن شفافية الحوار، والمناقشات، واللقاءات والتعاون بين المشاركين، تطبيقاً لشعار الانتوساي " تبادل الخبرات يفيد الجميع".

وهذا الأمر سوف ينتج عنه افكاراً مثمرة لأعضاء مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية بهدف تحسين البيئة في كافة انحاء العالم. وقد انشأت مجموعة عمل الرقابة البيئية بهدف تشجيع استخدام الصلاحيات والمنهجيات الرقابية في مجال الحماية البيئية والتنمية المستدامة. ومجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية كانت منذ البداية أداة هامة في تشجيع الأجهزة العليا للرقابة حول العالم على القضايا والبرامج البيئية ومصادرها الطبيعية.

وقبل الإجتماع، قام المشاركون بنزهة بيئية في 4 نيسان 4112، حيث قاموا خلالها بزراعة الأشجار والتجوال في غابة سيرانادي، وقاموا بإطلاق سراح الزواحف على شاطيء اوبيريو ميدانا في لومبوك. وقد اختتم الاجتماع من قبل السيد حسن بيسري. وفي كلمته الإختتامية، عبر عن تقديره لجميع الوفود المشاركة على مشاركتهم الفعالة في الإجتماع.

ولمعرفة المزيد حول مجموعة العمل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:
http://www.environmental-auditing.org

انباء مبادرة تنمية الانتوساي

تعلمك نشرة أنباء الانتوساي بأهم المستجدات في مجال عمل وبرامج مبادرة تنمية الانتوساي . ولاستطلاع المزيد حول مبادرة تنمية الانتوساي والبقاء على اطلاع مستمر خلال فترات التحضير لإصدارات المجلة، أنظر الموقع الإلكتروني لمبادرة تنمية الانتوساي

http://www.idi.no

وللحصول على مزيد من المعلومات حول مبادرة تطبيق 3iمعايير التدقيق الدولية البرنامج

يرجى زيارة الموقع الالكتروني:
http://www.idicommunity.org/31

تشكيل فريق عمل إداري لمبادرة الانتوساي للتنمية

استكملت عملية تشكيل الفريق الإداري لمبادرة الانتوساي للتنمية. الى جانب السيد اينار ج كوريزن، المدير العام، وشاغلو هذه الوظائف هم:

1. **السيدة آرشانا ب شيرسات، نائب للمديرالعام ورئيس تنمية القدرة، وسوف تكون السيدة شيرسات مسؤولة عن إدارة البرامج التنموية لبناء القدرة لمبادرة الانتوساي للتنمية. وتقوم مبادرة الانتوساي للتنمية حالياً بتحديد، من خلال المسح الدولي لمبادرة الانتوساي للتنمية، جوانب وبرامج جديدة لتنمية القدرة للأجهزة العليا للرقابة. وسوف تسعى السيدة شيرسات جاهدة الى تسهيل متطلبات الأجهزة العليا للرقابة في مجال بناء القدرة.**
4. **السيد مارتن الدكروفت، نائب للمدير العام ورئيس للأمانة العامة لمبادرة التعاون بين الانتوساي والمانحين.**
2. **سوف يقوم السيد الدكروفت بإدارة الأمانة العامة لمبادرة التعاون بين الانتوساي والمانحين، وسوف تواصل الأمانة العامة لمبادرة التعاون هذه تكثيف وتوفير الدعم الفعال للأجهزة العليا للرقابة.**
2. **السيد أور هويم نائب المدير العام ومدير اداري.**
1. **سوف يكون السيد هويم مسؤولاً عن الإدارة الداخلية والإدارة المالية لمبادرة الانتوساي للتنمية. وسوف يسعى الفريق الإداري إلى توفير الدعم الفعال لفريق تطوير القدرات ولمبادرة التعاون بين الانتوساي والمانحين في جهودهم الرامية إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمبادرة الانتوساي للتنمية.**

الموتمر التلفزيوني للجنة الدائمة لمبادرة التعاون بين الانتوساي والمانحين

في يوم 42 حزيران، 4112 تم عقد مؤتمر تلفزيوني للجنة التوجيهية لمبادرة التعاون بين الانتوساي والمانحين. وقد تم تأسيس صندوق لتنمية القدرة للأجهزة العليا للرقابة، وعبر المانحون والأجهزة العليا للرقابة عن اهتمامهم بدعم 42 مقترح بموجب النداء الدولي لعام 4112. وقدم المشاركون أيضاً مدخلات لتصميم التقييم القادم لمبادرة التعاون بين الانتوساي والمانحين.

مبادرة تطبيق معايير التدقيق الدولية (البرنامج 3i)

أ) ورشة عمل حول الرقابة الادارية منفذة من قبل الاربوساي

عقدت ورشة العمل حول الرقابة الادارية في مدينة كزبلانكا، المغرب، خلال الفترة من 42-41 حزيران، 4112. وخلال الورشة ناقشت الأجهزة العليا للرقابة العربية المشاركة في الورشة القضايا المتعلقة بتطبيق معايير التدقيق الدولية. وقد نظمت الورشة من قبل مبادرة الانتوساي للتنمية والاربوساي، واستضيفت من قبل

الجهاز الأعلى للرقابة للمغرب. وقد حضر الورشة 22 مسؤولاً من 11 جهاز أعلى للرقابة، من بينهم تسعة رؤساء من الأجهزة العليا للرقابة و24 مديراً، والذين قاموا بمناقشة القضايا المتعلقة بتطبيق معايير التدقيق الدولية. وقام 11 جهازاً بتوقيع بيان التعهد بتطبيق الرقابة باستخدام التقنيات الالكترونية وقاموا بصياغة استراتيجيات تطبيق معايير التدقيق الدولية. ويعالج هذا البيان دور ومسؤوليات منظمة الاربوساي، ومبادرة الانتوساي للتنمية، وكل جهاز أعلى للرقابة في تطبيقه لمعايير التدقيق الدولية.

ب) توقيع مبادرة الانتوساي للتنمية على البنود المرجعية للبرنامج 3i

وقعت مبادرة الانتوساي للتنمية على البنود المرجعية للبرنامج 3i مع لجنة المعايير المهنية للانتوساي، واللجنة الفرعية للتدقيق المالي، واللجنة الفرعية لرقابة الالتزام.

وتحدد البنود المرجعية إجراءات التفاعل والتعاون بين لجنة المعايير المهنية واللجان الفرعية الثلاثة، والإجراءات التطبيقية المتخذة من قبل مبادرة الانتوساي للتنمية في إدارة البرنامج 3i. وتتضمن البنود المرجعية أيضاً المهام والواجبات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة في مجال تطبيق معايير التدقيق الدولية، وآليات الاستجابة والتعاون، ومجالات التعاون المستقبلي المحتمل. وقد وقعت البنود المرجعية في 42 أيار، 4112، خلال اجتماع اللجنة التوجيهية الحادي عشر لمعايير التدقيق المهنية المنعقد في مانيلا، البحرين.

ج) ورشة العمل المتعلقة بتسهيل تنفيذ معايير التدقيق الدولية الكاروساي

تم عقد ورشة عمل حول تسهيل تنفيذ معايير التدقيق الدولية لمنطقة الكاروساي وذلك خلال الفترة 12-12 حزيران، في انتيغيا. وقد شكلت ورشة العمل المرحلة الثالثة من برنامج الاعتمادية في مجال تطبيق المعايير للمشاركين من منطقة الكاروساي، وفي مجال التدقيق المالي، ورقابة الالتزام. وتمت دعوة المشاركون الذين تمكنوا من اجتيازالمرحلة الثانية للبرنامج التدريبي الإلكتروني لحضور ورشة العمل. وبعد استكمال الورشة، تم اعتماد المشاركين كميسري تطبيق معايير ضمن مبادرة تنمية الانتوساي، ولجنة المعايير المهنية.

د) ورشة العمل 3i بشان تيسيرتطبيق المعايير (رقابة الالتزام) لمناطق الأسوساي والباساي

عقدت ورشة عمل حول تيسير تنفيذ معايير التدقيق الدولية لمناطق الأسوساي والباساي في 48 تموز-4 آب 4112، في مانيلا، الفلبين. وقد شكلت الورشة الجزء الأخير من برنامج الاعتمادية في مجال المعايير المهنية في مجال رقابة الالتزام لمشاركين من منظمتي الأسوساي والباساي. وخلال الورشة التي شارك فيها 21 مشاركاً، تعلم المشاركون كيف يكونون داعمين لتطبيق المعايير، وكيف يكونون مدراء للمشاريع، وكيف يكونون كذلك ميسري تعليم. وقام المشاركون

أيضاً بإعداد مسودات لخطط عمل فردية لدعم تطبيق معايير التدقيق الدولية.

هـ) اجتماع تكييف منتجات البرنامج 3i للأولاسيفس

اجتمع فريق من 11 خبيراً وموجهاً في مجال تطبيق المعايير الدولية في البيرو خلال الفترة 1-44 آب 4112، وذلك بهدف تكييف منتجات البرنامج 3i ومناهجه التعليمية مع برنامج الاعتمادية لمعايير التدقيق الدولية في منطقة الاولاسيفس.

مشاركون في برنامج 3i لاجتماع تكييف المنتجات في البيرو خلال آب الماضي

البرنامج الدولي حول أطر عمل تدقيق الاقتراض والاقراض (الرقابة على الدين العام)

أ) اجتماع تعاون لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالانجليزية

عقد الاجتماع التعاوني للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالانجليزية والذي ضم رؤساء تلك الأجهزة، وذلك في ماليزيا خلال الفترة 12-44 ايار 4112. وقد حضر رؤساء ومدراء يمثلون خمسة عشر جهازاً أعلى للرقابة وقاموا بالتوقيع على اتفاقية تعاون. وحضر الإجتماع كذلك خبراء من فريق عمل الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وخبراء من البنك الاحتياطي الهندي.

ب) اجتماع تعاون لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالاسبانية

عقد الاجتماع التعاوني للمكون الاسباني الذي يضم رؤساء ومدراء من ثمانية أجهزة رقابية من منطقة الاولاسيفس في المكسيك خلال الفترة 11-14 حزيران 4112. وقد تم خلال الإجتماع توقيع إتفاقية تعاون. وقد مثل الجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك مجموعة عمل الانتوساي حول الدين العام كشريك لهذا البرنامج، وشارك في الإجتماع ايضاً خبراء من فريق عمل الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك المركزي للأرجنتين.

عقد برامج تدريبية حول إطار عمل قياس الأداء

تم عقد برنامج تدريبي حول إطار عمل قياس الأداء في مدينة نادي، فيجي خلال الفترة 48 نيسان-4 ايار 4112. وقد ضم البرنامج 41 مشاركاً من الدول الأعضاء في منظمة الباساي وممثلين عن المانحين.

وخلال الفترة 1-2 أيار 4112 كان ينفذ هنالك برنامج تدريبي في بيلو هوريزنتـــو، البرازيل. وقد استضيف البرنامج من قبل محكمة الرقابة البرازيلية، وكان هنالك 12 مشاركاً من الأجهزة العليا للرقابة للدول الناطقة بالبرتغالية، ومن مؤسسات رقابيـــة على مستوى الدولة في البرازيل. وكان هنالك برنامج آخر عقد في أوسلو النرويج، خلال الفترة 14-11 أيار 4112. وكان هنالك 22 مشاركاً من أجهزة عليا للرقابـــة، ومن جهات مانحة، الى جانب مستشارين من مختلف انحاء العالم.

برنامج دعم متبادل لمبادرة الانتوساي للتنمية

أ) وفقاً للصلاحية الجديدة والخطة الاستراتيجية للأعوام 4112-4118، تقوم مبادرة الانتوساي للتنمية بتوفير وعلى اساس محدود دعماً متبادلاً للأجهزة العليا للرقابـــة للدول الفقيرة. وفي مثل تلك الحالات تعمـــل مبـــادرة الانتوســـاي للتنميـــة كمـــلاذ أخيرلتوفير الدعم. والبرنامج التدريبي حول أطار عمل قيـــاس الأداء المنعقـــد فـــي مدينة بيتشينفيل/هاييتي خلال الفترة 1-8 ايار 4112. وقد مولت هذه المبادرة مـــن البنك الدولي، ودعمت فيما بعد من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية الدولية وبنـــك التنمية للولايات الأمريكية.

ب) تقوم مبادرة الانتوساي للتنمية بدعم الجهاز الأعلى للعراق في تطـــوير خطتـــه التعليمية. وقد قام فريق عمل مبادرة الانتوساي للتنمية بتنفيذ ورشة عمـــل لســـبعة عشر مشاركاً من الجهاز الأعلى للرقابة العراقي في تونس خلال الفتـــرة 2-8 آب 4112. وقد بنيت ورشة العمل على الدليل الارشادي بعنوان التعلم من أجل احـــداث تأثير. وبعد انتهاء الورشة، سوف يقوم اعضاء الفريق من الجهاز الأعلى للرقابـــة العراقي بتطوير الخطة التعليمية الخاصة بجهازهم، والتي سيجري مراجعتها من قبل مبادرة الانتوساي للتنمية. وقد دعم هذا البرنامج من قبل البنك الدولي.

المسح الدولي لمبادرة الانتوساي للتنمية لعام 1024

تلقت مبادرة الانتوساي للتنمية ردوداً حول المسح الدولي لعام 4112 من 111 جهازاً أعلى للرقابة ومن السكرتاريات الإقليمية للأسوساي، وقد تضمنت تلك الردود استجابات بنسبة 81%. والتقرير هو الآن في مرحلة الاستكمال، ويوفر المسح الدولي الخط القاعدي للخطة الاستراتيجية لمبادرة الانتوساي للتنمية لعام 4112-4118، والتقدم في مجال الدعم التنموي لبناء القدرة من خلال تحديث البيانات الأساسية لقوائم المخزون لعام 4111. وهي توفر معلومات مستقبلية لبرامج مبادرة الانتوساي للتنمية من خلال تحديد أولويات الموضوعات للأجهزة العليا للرقابة. ويوفر المسح أيضاً الفرصة لجمع البيانات للغايات البحثية. وسوف يتم توفير التقرير من خلال الموقع الالكتروني http://www.idi.no .

اتصالات العملاء من خلال مشاركة مبادرة الانتوساي للتنمية في الاجتماعات

تعاونت مبادرة الانتوساي للتنمية مع عملائها في الاجتماعات المختلفة. وقدمت مبادرة الانتوساي للتنمية أوراق عمل خلال المؤتمر الدولي الإقليمي (لدول شرق ووسط وشمال أفريقيا) الذي عقد في أبو ضبي خلال الفترة من 12-12 حزيران. وقد ركز المؤتمر على تعزيز مؤسسات الإدارة المالية، وتعزيز البنك الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا. وتفحص كل من جهود إصلاح الادارة المالية العامة وإعداد التقارير المالية للقطاع الخاص. وحضر الإجتماعات ما يقرب من 411 مشارك.

وشاركت مبادرة الانتوساي في مؤتمر اليوروساي في هيغ ، هولندا. خلال الفترة 11-12حزيران. وقد تم خلال المؤتمر تسليط الضوء على علاقات التعاون بين اليوروساي ومبادرة الانتوساي للتنمية على مر السنوات الثلاث الأخيرة. وتم أيضاً استعراض أنشطة ومشاركات الانتوساي للتنمية. وقد جرت المناقشات مع عدد من أعضاء اليوروساي بشأن التعاون المسقبلي مع مبادرة الانتوساي للتنمية.

وعلى هامش ملتقى الخدمات العامة للأمم المتحدة ومنح الجوائز المنعقد في سيؤول، كوريا الجنوبية، خلال الفترة 42-41 حزيران، قامت مبادرة الانتوساي للتنمية بعقد ورشة العمل التعاونية حول "الابتكار في المساءلة العامة: دور الأجهزة العليا للرقابة والمواطنين". والمنظمون الآخرون للورشة هم وكالة الأمم المتحدة للشؤون الإقتصادية والاجتماعية، البنك الدولي، والانتوساي. وحضر الورشة أيضاً أربعين مشاركاً من هيئات مختلفة بما في ذلك 41 جهازاً أعلى للرقابة، وقد اسفرت الورشة أيضاً عن توصيتين بشأن أجندة عمل الأمم المتحدة التنموية لما بعد عام 4111.

وفي 41 حزيران، شاركت مبادرة الانتوساي للتنمية في مؤتمر تلفزيوني للجنة التمويل والإدارة لمبادرة الانتوساي للتنمية. والى جانب عدة موضوعات أخرى، تمت مناقشة الخطة الاستراتيجية الجديدة للانتوساي، والتعاون بين المانحين، والمعايير المهنية، وترخيص المدققين.

الاتصال بمبادرة الانتوساي للتنمية

لمناقشة أي من القضايا المطروحة في هذا العدد من أخبار مبادرة الانتوساي للتنمية يرجى الاتصال

بنـا علـى العنـوان تلفـون: 10 08 54 21 47+، ايميـل: idi@idi.no : موقـع الكترونـي
http://www.idi.no

أحداث الانتوساي

2014

تشرين أول

7–8 الإجتماع الثامن لمجموعة العمل حول مكافحة الفساد وغسيل الأموال، واشنطن دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية

2–7 ورشة عمل الأولاسيفس حول الرقابة على الأشغال العامة، البرغواي

24–25 الإجتماع السادس للجنة التوجيهية للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة، القاهرة، مصر

11–14 إجتماع مجموعة العمل حول الدين العام ، سيؤول، جمهورية كوريا

14–40 إجتماع الجمعية العمومية الثالث عشر للافروساي، شرم الشيخ ، مصر

تشرين ثاني

4 إجتماع مجلس لمبادرة الانتوساي للتنمية، مؤتمر عبر التلفون أو الراديو

4–7 ورشة عمل الاولاسيفس حول المخرجات الرقابية وندوة حول التنوع البيولوجي المناطق المحمية والأضرار البيئية، البراغواي.

5 مجموعة عمل الانتوساي حول التخطيط الإستراتيجي، النمسا، فينا

5–7 إجتماع المجلس التنفيذي السادس والستون، النمسا، فينا

14 اجتماع مجلس التنفيذي للاولاسيفس لكوستاريكا

15–18 الإجتماع الرابع والعشرون للجمعية العمومية للاولاسيفس، البيرو

كانون أول

2015

كانون ثاني

شباط

1–4 الملتقى العربي الاوروبي، قطر

7–24 إجتماعات المجلس التنفيذي 22/28، واجتماع الجمعية العمومية الثالث

آذار

1–4 الندوة الثالثة والعشرون للامم المتحدة/ الانتوساي فينا، النمسا

14—15 الإجتماع التاسع للجنة

	عشر للاسوساي، كوالالمبور/ ماليزيا	الفرعية لرقابة الأداء، نيودلهي، الهند

لمحوظة يي س لتحرير يفشر ه ا لتق وفيف لدف بإرتريك جي ة الاتصالات لل منظمة لدولية لتنمية الإذاعة لعالمية ولمحلية وكيطي قل مرل اعدة أعضاء لمنظمة لدولية لتنمية الإذاعة لعالمية الإذاعة لعالمية ولمحلية على ي تخطين وتشريع ق جداول مواعيد ف ، وتتضمن من لوقيع الات لمنظمة لل مجلة الأخبار لوطنية لمجال لتنمية الإذاعة لعالمية الإذاعة لمحلية ولمحلية والأحداث الإقليمية لوطنية لمجال ث: لمؤتمرات ولتجمعات لاعمومية واجتماعات لمجلس لتنفيذي ، ولايمكن بسبب لمكان لمحدود إدخال لد واات لت دريبية لكثيرة والاجتماعات لم وقية الأخرى لتي يتقدم ها الأعضاء ، ولكن يحصل ول على مخطوطات إبلاغية تتصل ببلأمين لعام لك مجموعة عم: قالية .